

الوثيقة الاستراتيجية لحوض الأزرق

سيناريوهات الأزرق

مبادرة للوقوف على تحديات الواقع واستشراف

خيارات المستقبل

تشرين أول ٢٠٠٧

جدول المحتويات

٤	الملخص التنفيذي
٥	هذه الوثيقة
٦	الرؤية والسيناريوهات
٨	الشركاء
	التنفيذ والمتابعة والاستدامة
١٠	الإطار العام
١٠	١:١- المقدمة والخلفية
١١	١:٢- لمحة تاريخية
١٣	مبادرة الحوار الوطني لحوض الأزرق
١٦	الوثيقة الاستراتيجية ومبرراتها
١٨	ملخص للوضع الحالي وأهم القضايا والتحديات التي تواجه الأزرق
١٨	الأبعاد القانونية والمؤسسية والسياسية
١٩	محور المياه
٢٠	محور الزراعة
٢١	محور البيئة
٢٢	المحور الإقتصادي الإجتماعي
٢٤	سيناريوهات حوض الأزرق - خيارات المستقبل
٣٠	الخيار المطلوب - سيناريو الوسط
٢٩	خلاصة هامة:
٣٠	أولاً: قطاع المياه
٣٣	ثانياً: قطاع الزراعة
٣٧	ثالثاً: قطاع البيئة والتنوع الحيوي
٣٨	رابعاً: القطاع المؤسسي والاقتصادي الاجتماعي
٤٠	خلاصة هامة:
٤٢	استراتيجية التدخل المقترحة
٤٢	الرؤية العامة لحوض الأزرق
٤٢	محاور التدخل الاستراتيجية (النتائج المنشودة على المدى المتوسط):
٤٢	١- المحور المؤسسي والقانوني:
٤٣	أهم التدخلات الاستراتيجية المقترحة:
٤٣	٢- محور المياه:

٤٤	محور الزراعة:	٣-
٤٥	محور البيئة:	٤-
٤٦	المحور الاقتصادي الاجتماعي:	٥-

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

تنفيذ الخطة المقترحة واستدامتها

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

١. الملكية منندى حوار الأزرق

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

٢- برنامج بناء القدرات

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

٣- البحث عن التمويل ومجموعة المشاريع الريادية

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

٤- التوثيق

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

الملحقات

- ١- وثيقة مشروع المبادرة
- ٢- تقرير الاجتماع الوطني الأول ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦
- ٣- مقترح تأسيس منندى حوار الوطني لحوض الأزرق
- ٤- تقرير محور المياه
- ٥- تقرير محور الزراعة
- ٦- تقرير محور البيئة والتنوع الحيوي
- ٧- تقرير المحور الاقتصادي الاجتماعي
- ٨- تقرير منهجية العمل
- ٩- تقرير الاجتماع الأول لمنندى الأزرق ١٥ فبراير ٢٠٠٧
- ١٠- تقرير الاجتماع الثاني لمنندى الأزرق ٥ أيار ٢٠٠٧
- ١١- مقترح تأسيس منندى الأزرق

الملخص التنفيذي

لمحة عامة

كان الأزرق وإلى زمن قريب مضي أحد أهم المعالم الطبيعية والإنسانية في الأردن، يشهد له بذلك قرون عديدة من التاريخ البشري الضارب بجذوره إلى أعماق قصة الإنسان على وجه الأرض. كانت حينها الواحة الطبيعية وما حولها من صحراء تمثل استراحة للمسافر وملجأً آمناً للمقيم. كانت تغط بالحياة الطبيعية بشجرها وطيورها وتوجد بظلالها وثمارها وعبيرها على كل من قاربه سكنه أو مر به سفره.

لم يكن حينها ما يستخرج من جوف الأرض من ماء عذب يهدد جريانه من عيون الأزرق وغيلانه. ولم تكن حينها ثمة زراعة مكثفة تمتد مد البصر إلا ما كان يعتاش منه أهل المنطقة قانعين بما تجود به عليهم عيون الأزرق أو ما قارب سطح الأرض من الماء العذب. لم يكن حينها الأزرق فرصة سهلة للعديدين في الحصول على ماء زهيد الثمن - ظنوا - وأرض بور لا قيمة لها - أخطأوا - وليدخلوه مسرعين غير آبهين بما يمكن أن تتركه مثل هذه المغامرة من آثار خطيرة على الأزرق وأهله تاريخه ومستقبله.

تزامن مع ذلك حاجة المدن الكبيرة للماء ولم يكن لدى الأردن بدّ من سحب مياه الأزرق لتسقي بها عمان والزرقاء وليدفع بالنتيجة الأزرق ثمناً باهظاً ربما لأخطاء لم يقترفها.

وفي نهاية الثمانينيات زاد ما يستنزف من ماء الأزرق على ضعف ما يقدر على تحمله وبدأ تدهور الواحة بالتسارع حتى وصل ذروته في أوائل التسعينيات عندما جفت العيون وقفرت الواحة وعلم الناس أن الدمار قد حل.

واليوم يعلم الجميع أن المشكلة خطيرة والمستقبل لا بد سيكون قاتماً إذا ما استمر الحال على ما هو عليه من استنزاف للمياه الجوفية وتوسع زراعي وعمراني غير مستدام وتلوث للبيئة الطبيعية وتقهر للقيم الثقافية والاجتماعية والتاريخية لهذا المكان العتيق. والجميع يعرفون المشكلة وأسبابها ويعرفون تأثيراتها وانعكاساتها، ولكنهم جميعاً لا يبدو قادرين على فعل شيء تجاهها كونهم يعملون وحدهم بمعزل عن الآخرين.

المزارع يشكو قلة الماء وسوء نوعيته ومؤسسات الدولة تشكو قلة الالتزام بالقانون وتعذر عن غياب البدائل وآخرون منتفعون لا يبدون معنيين طالما أن آبارها ما تزال تضح الماء وأراضيهم تزداد مساحاتها وأثمانها والمدن الكبيرة تزداد سعة وطلباً للماء دون النظر إلى الثمن المدفوع له. أما سكان الأزرق فشيكون قلة حيلتهم وهوان الأزرق على الناس فهم لا يملكون إلا أن يطلقوا نداءً هنا وصرخة هناك في انتظار من يجيبهم ويقف إلى جانبيهم.

إن الأزرق اليوم مرآة للتغير العالمي الذي يحيط بنا من كل صوب. أنه شاهد على ما ندفعه جميعاً ثمناً باهظاً للتنمية غير المستدامة. إنه ناقوس خطر للصورة القاتمة لمستقبل الإنسان على الأرض ما لم تتظافر هنالك جهود الجميع لوقف التدهور وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

يبدو أن مشكلة الأزرق تتلخص بتعدد الرؤى لمستقبله وغياب إجماع وطني على الطريق نحو تحقيقها. إن المشكلة تبدو في عجزنا عن التواصل والحوار والعمل مجتمعين ضمن رؤية واحدة يجتمع تحت مظلتها الجميع ويساهم في تحقيقها كل أصحاب العلاقة والمنفعة والاهتمام.

المبادرة

إن مبادرة الحوار الوطني الأزرق هي مبادرة طموحة للتغيير مع كونها لا تمثل محاولة أخرى لاجترار المشكلة وجلد أبعادها وتحديد أسبابها ومسبباتها:

- إنها محاولة لتأكيد أن المسؤولية في الأزرق يشارك فيها الجميع بلا استثناء.
- وهي تجربة فريدة للاجتماع على طاولة مستديرة واحدة يتساوى عليها الجميع في التأثير والتغيير.
- هي جهد بسيط لكنه خلاق لتطوير رؤية وطنية واحدة للأزرق يشارك في صياغتها الجميع ويعملون سوياً على تحقيقها.
- هي تمهيد لإعداد وثيقة استراتيجية لازمة ملزمة تضع الأمور في نصابها وتدعو الجميع للاضطلاع بمسؤولياتهم نحو الأزرق.
- هي صفارة إنذار - نرجو أن لا تكون الأخيرة - أنه قد حان الوقت لعمل شئ للأزرق قبل الوصول إلى حيث لا عودة.
- هي نقطة بيضاء صغيرة في نفق التنمية المظلم.

اتفق الشركاء من خلال حوارهم من خلال هذه المبادرة على:

- الخروج برؤية وطنية عملية وموحدة للأزرق قابلة للتطبيق يشارك في تطويرها جميع أصحاب العلاقة.
- إعداد خطة عمل استراتيجية موحدة مشتركة يساهم في إعدادها وتنفيذها ومتابعتها الجميع.
- تأسيس منتدى وطني لحوض الأزرق ذي تفويض وطني قوي يأخذ على عاتقه تنفيذ خطة العمل ومتابعتها.
- توثيق التجربة واستخلاص الدروس منها وتوظيف ذلك في تطويرها وتحقيق استدامتها.

هذه الوثيقة

إن الوثيقة الاستراتيجية التي بين أيدينا لا تمثل خطة استراتيجية رسمية لحوض الأزرق المائي ذلك أنها لا تملك التفويض الوطني الكافي لذلك إلا أنها تمثل تحليلاً استراتيجياً معمقاً للوضع القائم في حوض الأزرق من حيث أهم التحديات والمشاكل التي تعترض طريق استدامة موارده وتحقيق التنمية المتكاملة لقطاعاته المختلفة بما في ذلك

أسبابها المباشرة والجزرية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ومن ثم الخروج بقراءة مستفيضة للخيارات الاستراتيجية التي تنتظر حوض الأزرق المائي في ظل كل تلك المتغيرات وكل ذلك بهدف:

- ١- تأكيد وضع جميع المؤسسات الحكومية والأهلية والمجتمعات المحلية والهيئات الوطنية والإقليمية والعالمية من أصحاب العلاقة والأفراد من ذوي الاختصاص والاهتمام في الصورة الحقيقية للواقع المتدهور والمطرود الذي يعيشه حوض الأزرق المائي وذلك في سبيل إيقافهم عند مسؤولياتهم وتأكيد اضطلاعهم بأدوارهم كل حسب تفويضه واهتمامه تجاه الحوض.
- ٢- الوقوف عند الخيارات الاستراتيجية المتاحة للأزرق تمهيداً لتبني توجه رؤية استراتيجية موحدة بين جميع الشركاء وأصحاب العلاقة.
- ٣- الخروج بمقترح لخطة عملية تستهدف اولويات التدخل الاستراتيجية لحل قضايا الحوض ومشكلاته في نقلة نوعية للمنهجيات التقليدية المتبعة بأساليب مركزية أو تلك التي يغلب عليها الطابع الأكاديمي والنظر فقط.
- ٤- بناء حالة إعلامية وحملة توعوية لقضية الأزرق أملاً في تحريك الجهود وتضافرها للتعامل معها على جميع المستويات المحلية والوطنية والعالمية.
- ٥- كما جاءت عملية إعداد الوثيقة لـ:
 - أ. بناء القدرات المحلية والوطنية في التخطيط التشاركي وما يرتبط به من مبادئ الشفافية والمحاسبية والفعالية والاستدامة.
 - ب. توثيق التجربة العملية لمراحل التشخيص والتخطيط والتنفيذ والاستدامة أملاً في استخلاص الدروس من خلالها والاستفادة منها عند تعميم التجربة ونقلها على المستوى الوطني على أقل تعديل.

الرؤية والسيناريوهات

ينتظر مستقبل الأزرق ثلاث سيناريوهات استراتيجية واضحة:

أولها مبني على رؤية مثالية غير قابلة للتحقيق ولا التطبيق وأساسها توقع أن يعود الأزرق أزرقاً كما كان قبل ثلاثين سنة بموارده المائية وبيئته الطبيعية وأحيائه البرية وما يرافقها من نظام إجتماعي وإقتصادي محلي مستدام يوفر حياة آمنة كريمة لسكان الأزرق وتتناغم فيه إستخدامات الأرض وخصوصاً الزراعة وضح مياه الشرب مع حاجات الإستدامة للموارد المائية والبيئية.

إلا أن طرح أو تبني مثل هذه الرؤية المثالية قد يشكل بذاته ضربة قاصمة لأي فرص للنجاح والإستدامة لمثل هذه الوثيقة الإستراتيجية أو المبادرة الحالية لحوض الأزرق وعليه يجب تجنبها قدر الإمكان إبتعاداً عن رفع سقف التوقعات والتعامل مع مشكلة الحوض بمثابة غير واقعية قد لا تمكنا من عمل شيء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه أوتحقيق أي نجاح يذكر.

أما في المقابل وفي قراءة للوضع الحالي للحوض على المحاور المختلفة فإن السيناريو الآخر البديل والمتاح مبني على رؤية لا يمكن التنبؤ بها ويتمثل بترك الأمور تسير على ما هي عليه ضمن التوجهات والنزعات القائمة دون محاولة التأثير الإيجابي فيها.

إن طرح مثل هذا الخيار هو طرح سلبي جداً وهو مع الأسف يمثل التوجه العام الموجود حالياً فيما يخص حوض الأزرق في غياب كبير لأي توجه وطني واضح للتعامل مع المشكلة وحلها باستثناء ما يحفزه تدخل مؤسسة داعمة هنا أو مجموعة ضغط محلية هناك أو جهود مبعثرة في مؤسسة حكومية هنا أو هناك.

إن الرؤية الحقيقية حال إتباع مثل هذا الخيار وهي بلا شك ستكون فقدان الأزرق بالكلية وفقدانه جميع مقدراته وقيمه وخدماته الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها موارد المائبة مما سيؤدي بالضرورة إلى تدهور النشاط الزراعي وضياح الواحة الطبيعية مع تبعات جسيمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الحوض ولا سيما سكانه المحليين وكل ذلك خلال فترة قياسية قد لا تتعدى عشر سنوات.

بناءً على ما سبق عمل فريق الوثيقة على تيسير تطوير سيناريو "خيار استراتيجي" وسطي يقدم تصوراً أكثر واقعية وعملية وموضوعية من السيناريو المثالي الأول غير القابل للتحقيق والسيناريو الكارثي الثاني الواجب تجنبه بل محاربهته وذلك بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الإدارة الفعالة للتوقعات وطرح الممكن والمتاح لا الحلم والمحتوم.

ويتمثل السيناريو الوسط بمجموعة من الرؤى القطاعية التي تشكل بمجموعها رؤية وسطية قابلة للتحقيق والمتابعة والإستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل وهي:

"أن يعود التوازن التدريجي لحوض الأزرق وموارده المائبة واستخداماته التنموية مما يجعل من الأزرق نموذجاً وطنياً للإدارة المتكاملة المستدامة للموارد الطبيعية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن مبادئ ومنهجيات فعالة للتشاركية والحكم الرشيد".

وبالمحصلة، وبعد الوقوف على جميع الخيارات الاستراتيجية القائمة والمتاحة الممكنة فإنه يمكن تلخيص أهم مقترحات التدخل الاستراتيجية لحوض الأزرق تحت خمسة محاور وهي:

١- المحور المؤسسي والقانوني ونتيجته المنشودة: تأسيس منتدى الحوار الوطني لحوض الأزرق بإطار مؤسسي واضح بتمثيل متوازن لجميع أصحاب العلاقة وذو تفويض وطني فعال بالإشراف على ومتابعة جميع قضايا الأزرق المتعلقة باستخدامات الموارد الطبيعية المائبة والتنموية والبيئية.

٢- محور المياه ونتيجته المنشودة: إعادة التوازن للوضع المائي لحوض الأزرق نحو مستوى الاستخراج الآمن للمياه الجوفية من خلال تحقيق خفض لمستوى ضخ المياه من حوض الأزرق بنسبة ٤٠% مما هو عليه الآن وخلال السنوات العشر القادمة وليكون ٢٥% منها على حساب الضخ المباشر لمياه الشرب في المدن الكبرى

و٧٥% على حساب المياه المستخرجة للنشاط الزراعي مع التأكد من تتاعمه للسياسات المائية الوطنية الاستراتيجية وخطط العمل المعتمدة.

٣- محور الزراعة ونتيجته المنشودة: أن تسود في الحوض زراعات مستدامة متناغمة مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة ومتلائمة مع طبيعة المنطقة وظروفها المناخية ومواردها المتاحة على أن تكون ذات جدوى اقتصادية للمزارعين وخصوصاً المحليين منهم وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إعادة تأهيل الحوض المائي تمهيداً لإعادة التوازن إلى نظمه الطبيعية التي سادت من قبل ثلاث عقود من الزمن.

٤- محور البيئة ونتيجته المنشودة: إعادة إحياء ما نسبته ٢٠% من النظام الطبيعي لواحة الأزرق المائية -موقع رامسار- مع مضاعفة ما يتم إعادة ضخه إليها من مياه سطحية خلال مدة لا تزيد عن عشر سنوات تكون تمهيداً لبرنامج طويل الأمد لإعادة التأهيل والاستدامة.

٥- المحور الاقتصادي الاجتماعي ونتيجته المنشودة: إعادة إحياء القيم الاجتماعية والحضارية لحوض الأزرق وربطها بالتنمية المحلية المتكاملة والمستدامة ثقافياً واقتصادياً إلى حالها التي كانت عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن"

التنفيذ والمتابعة والاستدامة

تعرضت الوثيقة في نهايتها إلى أهم المحاور المرتبطة بتنفيذ الوثيقة الاستراتيجية واستدامتها وهي:

- الملكية ومنتدى حوار الأزرق
- برامج بناء القدرات
- خطط البحث عن التمويل ومجموعة المشاريع الريادية
- وأخيراً عملية التوثيق والتدوين.

الشركاء

شارك في هذه المبادرة الريادية وإعداد الوثيقة الاستراتيجية التي بين أيدينا ثلة من المؤسسات الحكومية الأهلية ومجموعة من ممثلي المجتمع المحلي المنتخبين المدعويين جميعاً من مؤسسة إنفنت الألمانية والداعم الرئيس للمبادرة من النواحي الفنية والمالية واللوجستية. والتالي يلخص مجموعة الشركاء:

- مديرية قضاء الأزرق - راعية المبادرة على المستوى المحلي والمؤسسة الجامعة للشركاء ضمن منتدى الأزرق.
- مجموعة من النخب المحلية من سكان الأزرق ومستخدمي موارده ممثلين عن المجموعات الاجتماعية المحلية ذات العلاقة.

- وزارة البيئة - راعية المبادرة على المستوى الوطني والمؤسسة الجامعة للمرحلة الأولى منها.
- وزارة المياه - المؤسسة الرئيسية في المبادرة وتمثل مظلة حكومية لمحور موارد المياه والري.
- وزارة الزراعة - المؤسسة الرئيسية في المبادرة وتمثل مظلة حكومية لمحور الموارد الزراعية.
- الجمعية الملكية لحماية الطبيعة - المؤسسة غير الحكومية المعنية بمحمية الأزرق المائية والمجتمعات المحلية.
- جمعية مزارعي الأزرق لإدارة الحوض المائي - المؤسسة غير الحكومية الأهلية الرئيسية والممثلة للقطاع التتموي الأكبر في الأزرق.
- مؤسسة التعاون الفني الألمانية - وهي المؤسسة الداعمة لتأسيس جمعية المزارعين إعلاء وبناء قدراتها.
- الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة- المؤسسة الدولية التي تقدم الدعم الفني وتعمل على تيسير عملية الحوار ضمن المبادرة وتقديم الخبرة الفنية والدعم اللوجستي لها.
- مؤسسة إنفنت الألمانية - وهي المؤسسة الداعمة مالياً وفنياً للمبادرة خلال مرحلتها الأولى وتعمل مع جميع الشركاء لتطوير برنامج طويل الأمد للاستدامة وبناء القدرات.

تقع منطقة الأزرق في الجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الأردنية في مركز حوض مائي مغلق يسمى حوض الأزرق وذي تصريف داخلي تقدر مساحته بحوالي ١٢٧١٠ كيلومتر مربعاً. يقع ما نسبته ٩٤ % منها في الأراضي الأردنية وما تبقى في الأراضي السورية مع جزء يسير جداً في الأراضي السعودية.

وتقع منطقة الأزرق المعروفة اليوم بهذا الاسم في أخفض نقطة في الحوض حيث يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر حوالي ٥٠٠م تشكلت فيها ينابيع طبيعية على مر السنين نتيجة لعمليات التفريغ الطبيعي لمياه الحوض.

وتقع منطقة الأزرق ضمن مديرية قضاء الأزرق التي تبلغ مساحتها حوالي ٣٥٠٠ كم² وتتبع إدارياً لمحافظة الزرقاء إلى الشرق من مركز المحافظة وحدوده من الشمال بلدة الصفاوي من محافظة المفرق ومن الجنوب محافظة العاصمة ومن الغرب قضاء الضليل ومن الشرق الحدود السعودية. ويقع مركز القضاء بين بلدي الأزرق الشمالي والأزرق الجنوبي اللتان تشكلان أكبر التجمعات السكانية في القضاء ويبعد عن مركز المحافظة حوالي ٨٥ كم شرقاً ويضم القضاء ثمانية تجمعات سكانية حسب التقسيم الإداري المعتمد وهي بلدة الأزرق الشمالي، والأزرق الجنوبي، والعمرى، والعين البيضاء، والمزارع، وأم المسائل، والدغيلة، وإسكان القاعدة. ويقدر عدد سكان القضاء بحوالي ١٢٠٠٠ نسمة.

وفي الأزرق ثلاثة مناطق رئيسة ذات تشكيلات طبوغرافية مميزة تقع جميعها في انخفاض الحوض المائي وهي منطقة صغيرة من مستنقعات المياه العذبة كانت تعرف ببرك الدروز وتزود بالماء من ينبوعين بالقرب من الأزرق الشمالي وهي حالياً جافة تماماً إذ لم تصلها المياه منذ عام ١٩٩٤. أما المنطقة الثانية وفيها أكبر حجماً وتمثل بمستنقعات المياه العذبة والتي كانت تزود بالماء من ينبوعين بالقرب من الأزرق الجنوبي وهو موقع المحمية الحالي والذي كان يعرف باسم برك الشيشان. والمنطقة الأخيرة هي منطقة القاع والذي تنقل إليه الوديان المحيطة به كمية الماء المجموعة من الأمطار خلال موسم الشتاء وخاصة الوديان الكبيرة منها وتصل مساحته الكلية إلى ٦٣ كم مربع.

شكل تفريغ هذه الينابيع واحات فريدة من نوعها ومنطقة رطبة ذات تنوع حيوي كبير مما جعلها منطقة ذات اهتمام عالمي لأهميتها للطيور المهاجرة كمحطة استراحة في طريق الهجرة الطويل وكذلك كونها منطقة رطبة ذات طابع فريد في قلب الصحراء الجافة ولوجود سمك السرحاني وهو النوع الحيواني الفقري الوحيد المتوطن في الأردن مما أهل لإعلان الأزرق موقع من مواقع رامسار العالمية عام ١٩٧٧.

¹ بعض الدراسات الحديثة تشير إلى أن المساحة الكلية للحوض هي حوالي ١٧،٠٠٠ كم مربع.

تعتبر الأزرق منطقة ذات أهمية تاريخية كبيرة، حيث كانت مأهولة بالسكان منذ القدم لفترة تمتد من العصر الحجري القديم إلى وقتنا الحاضر، فموقعها الإستراتيجي وتوفر مصادر المياه والحياه البرية جعلها محطة لأغلب القوافل التجارية القديمة على طريق الحجاز - الشام.

وخلال القرن العشرين مرت منطقة الأزرق بأربع مراحل زمنية في تطور الوضع الإقتصادي والإجتماعي لسكان المنطقة حيث كان سكان المنطقة في البداية يعتمدون على إستخدام الحياة البرية من طيور وحيوانات صيد ونباتات برية وتربية الماشية وإنتاج الملح من قاع الملاحات كمصدر رزق أساسي، بالإضافة إلى بعض الوظائف التي إقتصرت على أعداد محدودة من سكان المنطقة.

واستمرت هذه المرحلة حتى بداية السبعينيات لما شهد قطاع إنتاج الملح بعض الإزدهار بسبب تأسيس جمعية الأزرق التعاونية الزراعية متعددة الأغراض والتي عملت على تنظيم عملية الإنتاج وحماية الأعضاء من إستغلال التجار كما بدأ إنتشار الزراعة بشكل أوسع ونتيجة لشق الطريق المؤدية إلى السعودية والطريق المؤدية إلى العراق شهد قطاع التجارة نمواً ملحوظاً وبني أول فندقين لخدمة المسافرين والسياح وتتوعت مصادر الرزق بشكل كبير وأصبحت المنطقة محط إهتمام المستثمرين وبعض أصحاب الأموال من باقي المناطق، وبدأت الأزرق تتفتح إقتصادياً وإجتماعياً على المدن الكبيرة وخاصة عمان والزرقاء وإربد.

وفي بداية الثمانينات شهد قطاع التجارة والنقل في الأزرق إزدهاراً كبيراً نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتم أيضاً تأسيس مصنع لتكرير الملح من قبل جمعية الأزرق التعاونية الذي أدى أيضاً إلى إزدهار هذه الصناعة وإنتشرت المزارع الكبيرة وبدأ التحول من الآبار اليدوية التقليدية إلى الآبار الإرتوازية وتم بناء محطة الأزرق لضخ المياه وحفر ١٥ بئراً إرتوازياً من قبل سلطة المياه لتزويد مدينة عمان بمياه الشرب وازدهرت السياحة المعتمدة على الطبيعة.

أما المرحلة الأخيرة فكانت في بداية التسعينات ونتيجة لحرب الخليج شهد قطاع التجارة والنقل تراجعاً كبيراً وتراجع قطاع إنتاج الملح نتيجة لفقدان السوق العراقي وقرار إلغاء الإحتكار الممنوح لجمعية الأزرق التعاونية وظهور المنافسين، كما بدأت الينابيع بالجفاف وتراجعت الحياة البرية وبدأت معدلات التصحر بالإرتفاع مما أضر سلباً وبشدة على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في المنطقة حيث بدأت معدلات الهجرة إلى المدن بالإرتفاع وبدأ الإعتقاد على الوظائف العامة والخاصة كمصدر رزق بديل وظهر نتيجة لذلك تغير في التركيبة الإجتماعية لمنطقة الأزرق.

وفي عام ١٩٩٣ وبتمويل من مرفق البيئة العالمية، قامت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة بمشروع إعادة إحياء جزء ممثل من واحة الأزرق، حيث عملت على إحياء المناطق المحيطة ببرك الأزرق الجنوبي والتي تقع داخل محمية الأزرق المائية.

ورغم هذه المبادرة الإيجابية ومجموعة أخرى من المبادرات التنموية والبيئية إلا أن أقل ما يمكن وصف الوضع البيئي والاقتصادي والاجتماعي في الأزرق بأنه وضع كارثي جاء نتيجة لتراكمات معقدة على جميع الأصعدة والمحاور.

فمن جهة أدى استنزاف المياه الجوفية لاستخدامات الزراعة ومياه الشرب إلى تغيير جذري في الطرز البيئية والطبيعية في الحوض أهمها تدمير الواحات الطبيعية بالكامل باستثناء المساحة الصغيرة التي تغطيها محمية الأزرق المائية اليوم، وفقدان مجمل القيم والمنافع الاقتصادية والاجتماعية البيئية والثقافية للحوض إلى حد يمكن أن يكون قد تعدى المستوى الذي يمكن من خلاله إعادة التأهيل أو البناء.

كما رافق ذلك التغيير تبدل كامل في استخدامات الأرض وتحولها من استخدامات محلية مستدامة إلى استخدامات مكثفة لا تتوفر معها أدنى مستويات الاستدامة وعلى رأسها التوسع الزراعي الهائل والتوسع العمراني المطرد. وبالنتيجة تغيرت جل ملامح الحوض الاقتصادية الاجتماعية وكما هي العادة في مثل هذه الظروف فقد كان الخاسر الأكبر فيها المجتمعات المحلية فإنها وبلا أدنى شك هي اليوم الدافع الأكبر لثمن تدهور الحوض وهي الأقل انتفاعاً واستفادة مما يقدمه من تنمية وتطوير.

القسم الثاني: مبادرة الحوار الوطني لحوض الأزرق

إن عملية تطوير الوثيقة الي بين أيدينا نتاج مباشر لمبادرة الحوار الوطني لحوض الأزرق والتي تمثل جهداً تشاركياً اجتمع من خلاله ثلة من الشركاء وأصحاب العلاقة والاهتمام بحوض الأزرق على المستوى والوطني بحتفيز واحد هو تحريك وحشد الجهود الوطنية تجاه قضية حوض الأزرق والترويج لإعادتها على قائمة الأولويات الوطنية والمحلية تمهيداً لإيجاد حلول استراتيجية فعالة ومستدامة تضع حداً للتدهور الحاصل وتقلل من آثاره وتبعاته على جميع الأصعدة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

إن مبادرة الحوار الوطني الأزرق هي مبادرة طموحة للتغيير مع كونها لا تمثل محاولة أخرى لاجترار المشكلة وجلد أبعادها وتحديد أسبابها ومسبباتها:

- إنها محاولة لتأكيد أن المسؤولية في الأزرق يشارك فيها الجميع بلا استثناء.
- وهي تجربة فريدة للاجتماع على طاولة مستديرة واحدة يتساوى عليها الجميع في التأثير والتغيير.
- هي جهد بسيط لكنه خلاق لتطوير رؤية وطنية واحدة للأزرق يشارك في صياغتها الجميع ويعملون سوياً على تحقيقها.
- هي تمهيد لإعداد وثيقة استراتيجية لازمة ملزمة تضع الأمور في نصابها وتدعو الجميع للاضطلاع بمسؤولياتهم نحو الأزرق.
- هي صفارة إنذار - نرجو أن لا تكون الأخيرة - أنه قد حان الوقت لعمل شئ للأزرق قبل الوصول إلى حيث لا عودة.

واتفق الشركاء من خلال حوارهم من خلال هذه المبادرة على مجموعة من المخرجات أهمها:

- الخروج برؤية وطنية عملية وموحدة للأزرق قابلة للتطبيق يشارك في تطويرها جميع أصحاب العلاقة.
- إعداد خطة عمل استراتيجية موحدة مشتركة يساهم في إعدادها وتنفيذها ومتابعتها الجميع.
- تأسيس منتدى وطني لحوض الأزرق ذي تفويض وطني قوي يأخذ على عاتقه تنفيذ خطة العمل ومتابعتها.
- توثيق التجربة واستخلاص الدروس منها وتوظيف ذلك في تطويرها وتحقيق استدامتها.

والمبادرة جاءت ضمن برنامج التعاون الفني بين الحكومية الأردنية ممثلة بمجموعة الشركاء وأصحاب العلاقة ومؤسسة إنفنت الألمانية وهي المؤسسة الرئيسة الداعمة للمبادرة فنياً ومالياً ضمن برنامجها لبناء القدرات في إدارة الموارد المائية.

ويشارك في هذه المبادرة مجموعة كبيرة من المؤسسات الحكومية والأهلية ومجموعة من ممثلي المجتمع المحلي والمنتخبين أهمهم:

- مديرية قضاء الأزرق - راعية المبادرة على المستوى المحلي والمؤسسة الجامعة للشركاء ضمن منتدى الأزرق.
- مجموعة من النخب المحلية من سكان الأزرق ومستخدمي موارده ممثلين عن المجموعات الاجتماعية المحلية ذات العلاقة.
- وزارة البيئة - راعية المبادرة على المستوى الوطني والمؤسسة الجامعة للمرحلة الأولى منها.
- وزارة المياه والري - المؤسسة الرئيسية في المبادرة وتمثل مظلة حكومية لمحور موارد المياه والري.
- وزارة الزراعة - المؤسسة الرئيسية في المبادرة وتمثل مظلة حكومية لمحور الموارد الزراعية.
- الجمعية الملكية لحماية الطبيعة - المؤسسة غير الحكومية المعنية بمحمية الأزرق المائية والمجموعات المحلية.
- جمعية مزارعي الأزرق لإدارة لحوض المائي - المؤسسة غير الحكومية الأهلية الرئيسية والممثلة للقطاع التتموي الأكبر في الأزرق.
- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - المؤسسة الدولية التي تقدم الدعم الفني وتعمل على تيسير عملية الحوار ضمن المبادرة وتقديم الخبرة الفنية والدعم اللوجستي لها.
- مؤسسة التعاون الفني الألماني - وهي المؤسسة الداعمة لتأسيس وبناء قدرات جمعية المزارعين المحلية.

مرت مبادرة الحوار الوطني لحوض الأزرق والتي اشتملت تأكيد الوثيقة بتسعة مراحل فنية يمكن تلخيصها بما يلي:

١- تأمين الاجماع الوطني: وذلك على أهمية المبادرة وأهدافها والمخرجات والنتائج المتوقعة منها. تم ذلك من خلال اجتماع وطني عقد في الأزرق بتاريخ ١٨ كانون أول ٢٠٠٦ وحضره ما يربو على مائة مشارك ممثلين عن جميع القطاعات الوطنية المحلية ذات العلاقة والاهتمام والاختصاص. وكانت أهم نتائج الاجتماع تتمثل في طلب تأسيس منتدى للحوار الوطني لحوض الازرق يكون الآلية الرئيسية للتعامل مع قضايا الحوض وتبدأ بالمعارف والمعلومات الخاصة به والأداة الأهم في تبني برنامج استراتيجي لمواجهة التدهور الحاصل فيه وليكون الطاولة المستديرة التي يجتمع حولها جميع أصحاب العلاقة والاهتمام بحوض الازرق المائي كشركاء متساوين في التأثير والقدرة على اتخاذ القرار. وهناك تقرير مفصل لوقائع الاجتماع ومخرجاته.

٢- تأسيس آلية التنسيق والتنسيق: تم ذلك من خلال تشكيل فريق وطني للتيسير مكون من أربعة خبراء وطنيين لمحاور المياه والزراعة والبيئة/التنوع الحيوي والمحور الاقتصادي الاجتماعي بالإضافة إلى منسق لفريق التيسير من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. كما عمل الخبراء الوطنيين مع مجموعة من النظراء المحليين على كل المحاور بالإضافة إلى تعيين خبير محلي لضابط ارتباط محلي لتنسيق ومتابعة برنامج تطوير منتدى الحوار. وقد تم إعداد تقرير فني تفصيلي خاص بكل من المحاور المذكورة.

٣- المراجعة الأدبية: تم من خلال وقوف فريق التيسير كل حسب اختصاصه على جميع المراجع الأدبية والفنية ذات العلاقة بحوض الازرق بما في ذلك المعلومات الاحصائية المتوفرة والمعلومات المتعلقة بالمبادرات السابقة

والحالية والمبادرات والمشاريع والخطط المزمع تطويرها أو تنفيذها وذلك بهدف تأكيد البناء على كل تلك المعرفة تجنباً للازدواجية والتكرار.

٤- التشخيص والتخطيط: قام فريق التيسير من خلال هذه المرحلة بتحليل تشاركي شامل لجميع المشاكل والتحديات وتأثيراتها وأسبابها المباشرة والجذرية ومن ثم العمل على الخروج بتصورات موضوعية للحلول المطروحة للتعامل مع المشاكل والتحديات على مستوى القطاعات منفردة وعلى مستوى التقاطعات بين القطاعات المختلفة. كما استخدم فريق التيسير منهجية البحث السريع بالمشاركة لتنفيذ هذه المرحلة والتي تضمنها استخدام مجموعة كبيرة من الأساليب والأدوات الفنية والبحثية المتطورة المناسبة لتعزيز مستوى المشاركة والتأكد من توازن مستويات التمثيل والتغذية والتغذية الراجعة. وهناك تقرير تفصيل المنهجية المتبعة لهذه المرحلة.

٥- تحديد الرؤية: قام فريق التيسير بتنظيم ورشة عمل وطنية خاصة بتطوير الرؤية العامة ومجموعة الرؤى القطاعية لحوض الأزرق بناءً على المعلومات المستقاة ابتداءً من مرحلة التشخيص والتخطيط وبمشاركة فاعلة لجميع أصحاب العلاقة بحوض الأزرق. كما تم ربط تلك الرؤى بعملية تحليل لأهم السيناريوهات المطروحة للحوض تمهيداً للخروج بمقترحات التدخل اللازمة.

٦- التنفيذ: وهي تبني وثيقة استراتيجية - وهي التي بين أيدينا - للخروج بمجموعة من المقترحات الاستراتيجية للتدخل في حوض الأزرق على جميع المحاور والقطاعات على ان تكون وثيقة متفق عليها تحظى بإجماع وطني وتتظافر من خلالها الجهود للتنفيذ والمتابعة.

٧- حشد التأييد وكسب الدعم: وسيتم ذلك من خلال تنظيم سلسلة لاجتماعات منتدى الحوار الوطني لحوض الأزرق بهدف تبني الوثيقة الاستراتيجية والاتفاق على أدوات تنفيذها ومتابعتها والمساهمة في تعزيز فرص نجاحها واستدامتها. كما سيتم ذلك من خلال تبني خطة لتحريك الجهود وكسب الدعم المالي والمعنوي للاستراتيجية وتنفيذها من اهم نشاطاتها تنظيم الاجتماع الوطني الثاني لحوض الأزرق في كانون أول من عام ٢٠٠٧.

٨- توثيق التجربة: وسيتم ذلك من خلال إعداد مجموعة من التقارير الفنية لجميع مراحل العمل ونشرها باللغتين العربية والإنجليزية. كما سيتم إعداد حالة دراسية عن حوض الأزرق ونشرها وإعداد جزمة من المطبوعات والمواد الترويجية والتوعوية باللغتين أيضاً. كم أن هناك فكرة لإخراج فلم وثائقي قصير يوثق المبادرة ومراحلها ومخرجاتها المختلفة بالإضافة إلى الدروس المستفادة منها.

٩- تعزيز فرص الاستمرار والاستدامة: وسيتم من خلال هذه المرحلة إعداد وتبني خطة عمل لإدامة منتدى حوار الأزرق وتمليك الوثيقة الاستراتيجية للشركاء الرئيسيين والعمل مع مجموعة الجهات المانحة والشركاء على المستوى المحلي والوطني والدولي.

القسم الثالث: الوثيقة الاستراتيجية ومبرراتها

الوثيقة الإستراتيجية التي بين أيدينا لا تمثل محاولة للخروج بخطة استراتيجية لحوض الأزرق بالرغم أنها تبنت العديد من الأدوات والآليات المستعملة في تطوير مثل هذه الخطط مع إضافة أبعاد ريادية خلاقة قد تكون محورية في تيسير عملية التبني الوطني لهذه الوثيقة وتكريس الموارد والجهود لتنفيذها وإستدامة مقترحاتها.

إن التجربة الوطنية السابقة تشير بقوة إلى أن العديد من الخطط الوطنية والإستراتيجيات القطاعية المعدة ضمن مشاريع ومبادرات مختلفة لا تزال تفتقر إلى الكثير من العوامل التي يمكن أن تساهم في تحقيق ملكيتها الوطنية وحشد الجهود لتنفيذها على أرض الواقع.

يشمل ذلك المنهجية المتبعة عادة في تطوير مثل هذه الإستراتيجيات والتي عادة ما تكون ذات بعد أكاديمي أو مؤسسي وذات مستويات محدودة من مشاركة أصحاب العلاقة على جميع المستويات وفي حالة وجود المشاركة فإنها غالباً ما تخفق في الوصول إلى جميع القطاعات وتقتصر على تلك المركزية والسائدة منها على حساب القطاعات الأقل حظاً والأكثر تهمةً وهشاشة.

كما تغيب عن تلك الوثائق الإستراتيجية الترتيبات المؤسسية الفعالة الضامنة لمتابعة تنفيذها إذ عادة ما تعطى مسؤولية التنفيذ لمؤسسة واحدة مع طلب الآخرين التعاون والتنسيق دون أطر ملزمة دائمة. وعادة ما تكون عملية تطوير الإستراتيجية مرتبطة بحافز مؤقت مثل تدخل جهة مانحة معينة أو قرار سياسي ظرفي مما يفقد تلك الخطط بعد العمق والديمومة والإستدامة ذلك أنها لا تكون عادة نابعة من حاجة حقيقية للتدخل الإستراتيجي على محور معين أو تكون تلك الحاجة لا يشارك فيها حقيقة جميع المعنيين الرئيسيين.

إن الوثيقة التي بين أيدينا ورغم كونها وثيقة ذات طابع إستراتيجي إلا أنها معرضة لنفس جوانب النقص ومخاطر الفشل التي تعرضت ويتعرض لها العديد من الخطط الإستراتيجية القطاعية والوطنية.

و بناءً عليه فإن الوثيقة وفي محاولة لتجنب مخاطر الفشل ورفع مستوى فرص النجاح والاستدامة تتبنى منهجية مختلفة من حيث المبادئ التي بنيت عليها والأدوات المعتمدة فيها. من ذلك:

١. إنها وثيقة شبة تطوعية مبنية على مبادرة تشاركية للعديد من الشركاء وأصحاب العلاقة جاءت لتسيير الحوار الوطني للتفكير ملياً في الواقع الذي يعيشه حوض الأزرق المائي من حيث المشاكل التي تهدد بقاءه والتحديات التي تواجه تطوره والمخاطر المحدقة به والتي تنذر بتدميره بشكل كامل وعلى جميع المستويات المؤسسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية ومن ثم الخروج برؤية موحدة مرتبطة بمجموعة مقترحة من التدخلات على مدى القصير والمتوسط والبعيد وذات اساس مؤسسي واضح ودائم.

٢. رغم أنها ليست وثيقة إستراتيجية إلا أنها ذات طابع إستراتيجي هام مبني على منهجيات معتمدة عالمياً لتحديد الخيارات الإستراتيجية لمنطقة مثل حوض الأزرق، وعليه فإن تبنيها يعني التدخل بطريقة استراتيجية في

الحوض بعيداً عن الفردية أو المبادرات المبنية على النشاطات والجهود المبعثرة بل يضعها جميعاً في إطار متكامل وشامل يأخذ في الإعتبار جميع المتغيرات والعوامل المؤثرة والأبعاد والمحاور.

٣. نتجت هذه الوثيقة عن عملية ومنهجية تشاركية مستفيضة كان الهدف منها لا يقتصر على الخروج بفهم معمق للمشاكل والتحديات وعكس وجهات النظر المختلفة لجميع القطاعات وحسب بل يتعدى ذلك إلى الخروج بوثيقة يملكها جميع أصحاب العلاقة أيضاً وهي قيمة إيجابية أخرى يضاف إليها مجموعة الأدوات التشاركية التي تم تبنيها والتي أضافت إضافة نوعية للمعلومات المستقاة ومستوى المشاركة التي ساهم من خلالها الجميع.

٤. تبعد الوثيقة تمام الإبتعاد عن التنظير الإستراتيجي إذ أعتمدت منهجية بسيطة للخروج برؤية عامة تتفرع إلى مجموعة من الرؤى الواقعية للقطاعات التنموية المختلفة لحوض الأزرق والتي أجمع الجميع على وجود فرص حقيقية لتحقيقها وهي بعيدة عن الرؤى الإستراتيجية المثالية والتي عادة من تكون غير واقعية وغير قابلة للتحقيق كما يضاف لهذا حقيقة أن كون هذه الرؤى صادرة عن جهد تشاركي متعدد القطاعات حيث ساهمت القطاعات المختلفة لتطوير رؤاها الخاصة ورؤى القطاعات الأخرى على حد سواء، مما يساهم في تيسير كسب دعمهم لها وزيادة الشعور بالملكية والإلتزام نحوها. فعندما ميساهم القطاع البيئي مثلاً في تطوير الرؤية لقطاع الزراعة فإنه يساهم في إدخال أبعاد الإستدامة البيئية فيه مما يخرج بصورة أكثر قبولاً واستدامة وقدرة على التحقيق والعكس بالعكس.

٥. وأخيراً فإنها الوثيقة مبنية أساساً على تعزيز ربط حوض الأزرق ومشاكله وتحدياته بالاستراتيجيات القطاعية والوطنية ذات الصلة بالحوض وعلى رأسها السياسات المائية الوطنية والاستراتيجيات الزراعية وخطط العمل البيئية والبرامج الاقتصادية الاجتماعية الوطنية والمحلية. وعليه فإن الوثيقة تأتي مكملة ومجمعة لتلك الجهود والبرامج ولا تقدم نفسها بديلاً عنها مما يتوقع له أن يساهم في تعزيز فرص نجاحها وتكاملها مع الأجنادات والسياسات الوطنية العامة.

و بناءً على ما سبق فإن الوثيقة الإستراتيجية والتي أنفق على تسميتها وثيقة سيناريوهات الأزرق تهدف إلى:

- الوقوف على الواقع الذي يعيشه حوض الأزرق وتحليله من حيث المشاكل والتحديات التي تواجهه إستدامته وتميمته.
- إستشراف الخيارات المتاحة للأزرق بإيجابياتها وسلبياتها و الخروج بمجموعة من المبادئ الرئيسية وموارده مع توفير الحد الأدنى من التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة لجميع الفئات ذات العلاقة به.
- إقتراح مجموعة من الآليات والأدوات المؤسسية التي من شأنها تكريس ملكية حوض الأزرق لجميع الشركاء وأصحاب العلاقة في سبيل الوصول إلى مستوى أفضل من التعاون والتنسيق القطاعي والمؤسسي الموجه نحو التعامل من تلك التحديات تبعاتها.
- تحديد أولويات التدخل المبنية على مجموعة واضحة وواقعية من الرؤى على مستوى القطاعات مجتمعه.

لقسم الرابع: ملخص للوضع الحالي وأهم القضايا والتحديات التي تواجه الأزرق

يمكن تلخيص أهم القضايا والتحديات التي تواجه حوض الأزرق وتأثيراتها بالنظر إلى مجموعة المحاور على النحو التالي:

الأبعاد القانونية والمؤسسية والسياسية

لا توجد هناك أي خطط أو إستراتيجيات وطنية أو قطاعية خاصة بحوض الأزرق تحديداً ولا يوجد في معظمها ذكر بالتحديد لحوض الأزرق أو جزء منه.

كما لا توجد أية قوانين أو أنظمة خاصة بحوض الأزرق وبالتالي فإنه ينطبق على الأزرق ما ينطبق على غيره من المناطق الجغرافية من حيث القوانين الخاصة بالقطاعات المختلفة وأهمها الزراعية والمائية والاقتصادية الاجتماعية إضافة إلى القوانين المتعلقة بملكية الأراضي وإستخداماتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس هناك خطة إستخدام أراضي خاصة بحوض الأزرق إلا أنه سيُشمل بالخطة الوطنية للاستخدام والتي يتم حالياً العمل على إعدادها من قبل وزارة البلديات.

وكما هو الحال بالأبعاد القانونية والإستراتيجية فالأمر مشابه تماماً فيما يخص الأبعاد المؤسسية والتنظيمية حيث لا يقع حوض الأزرق المائي ضمن مسؤولية مؤسسية واحدة مع الإشارة إلى أن قضاء الأزرق والذي يضم مساحة تقارب ٣٥٠٠ كم^٢ هو ضمن مسؤوليات الحكم الإداري المحلي لمديرية قضاء الأزرق والتي تتبع إدارياً لمحافظة الزرقاء ويقتصر تدخلها في مجالات الإدارة المحلية والتجمعات السكانية مع بعض الأدوار التنموية المحدودة. أما ما بقي من الحوض فيتبع ضمن حدود إدارية أخرى تتداخل فيها مسؤوليات الحكم الإداري مع المسؤوليات القطاعية المختلفة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الوثيقة الإستراتيجية هذه لا تجد في الإستثمار في توحيد الأبعاد القانونية والإستراتيجية لحوض الأزرق سبيلاً ناجحاً للتعامل مع مشكلاته أو تحدياته المختلفة. إن الوثيقة تركز تحديداً على البناء على الأطر القانونية والخطط الإستراتيجية المختلفة ومحاولة تفعيل الأجزاء منها ذات العلاقة والإرتباط بحوض الأزرق ودعم العملية بآليات مؤسسية وفنية فعالة سيتم التعرض لها في هذه الوثيقة.

إن التحدي الحقيقي مبني على قدرة التوجه الإستراتيجي الجديد لحوض الأزرق على القيام بتدخلات إستراتيجية من أهمها:

١. تحفيز القطاعات الوطنية المختلفة وخصوصاً منها المتعلقة بمحاور الزراعة والمياه والبيئة على تفعيل برامجها الإستراتيجية ذات العلاقة بحوض الأزرق وذلك كونها تمثل التزاماً وطنياً هاماً جداً وصولاً إلى رفع

كفاءة وزيادة فعالية تلك الجهود وتقليل اعتمادها على المعونة الخارجية المحدودة قدرًا وزمنًا. إن الإستثمار الوطني في القطاعات المختلفة كبير ومؤثر ولا ينقصه سوى حسن التوجيه وتضافر الجهود وتجنب الإزدواجية والبناء على ما سبق فضلاً عن البدء من خاتة الصفر دوماً.

٢. هذا لا يفي بالطبع الإستفادة من فرص الدعم الخارجي بل على العكس فإنه قد يمكننا من تحسين التوجيه لدعم الجهد القائم وتكميله لا استبداله وهذه سياسة عامة تعتمد على اليوم أكبر مؤسسات الدعم الدولي ثنائية ومتعددة الأطراف ومنها الإتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمي على سبيل المثال لا الحصر.

٣. وضع ذلك كله ضمن آلية مؤسسية واضحة وفعالة تحقق أعلى مستويات من التعاون والتكامل والشفافية والمحاسبية.

أما من جهة أخرى فيرافق الغياب المتعلق بالبعد المؤسسي الموحد المختص بحوض الأزرق غياب كبير لمؤسسات المجتمع المدني القادرة على العمل ضمن شركات إستراتيجية فعالة مع مؤسسات الدولة القطاعية المختلفة مما يزيد في صعوبة تحريك الجهود وتنسيقها على المستوى المحلي على وجه الخصوص.

مع ضرورة الإشارة هنا إلى وجود مجموعة من المؤسسات المحلية الفتية النابعة من مبادرات طموحة لتحريك وتنظيم جهود المجتمع المحلي بقطاعاته المختلفة.

نخص منها بالذكر جمعية مزارعي الأزرق لإدارة الحوض المائي و التي تم تأسيسها عام ٢٠٠٦ بدعم فني من الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ بهدف تنظيم القطاع الزراعي في الحوض وتحقيق أعلى مستويات ممكنة من المنفعة الاقتصادية للأعضاء وتعزيز تمثيلها وتأثيرها في عمليات اتخاذ القرار الخاصة بالحوض مع الأخذ في الاعتبار المساهمة في فرص استدامة الموارد الطبيعية.

يضاف إلى الأبعاد المؤسسية أيضاً الغياب الواضح لألية آلية مؤسسية فعالة موجهة نحو تيسير الحد اللازم من التنسيق والتعاون القطاعي والمؤسسي. إن غياب مثل هذه الطاولة المستديرة التي تجمع حولها الفرقاء كشركاء متكافئين في الرأي والتأثير و كشركاء متكافئين في صنع القرار بالإضافة إلى المساهمة المباشرة والعملية في إيجاد الحلول ومتابعتها والتأكد من نجاحها وإستدامتها. أن غياب مثل هذه الآلية يشكل عائقاً رئيساً لنجاح أية منهجية أو إستراتيجية هدفها التعامل مع حوض الأزرق وحل مشكلاتها والوقوف أمام تحدياته كما يؤثر سلباً في تضامن الجهود وتضافرها بل على العكس من ذلك يمكن أن يكون سبباً رئيساً في تبديدها وفشل إستدامتها.

محور المياه

يبلغ حجم الجريان السطحي للمياه في حوض الأزرق ما يقارب ٢٨ مليون متر مكعب سنوياً، فيما تبلغ مياه الأمطار المتساقطة حوالي ٩٠ ملم مكعب سنوياً على مساحة الحوض التي تبلغ في أقرب التقديرات ١٢٧١٠ كم^٢ لتمثل ما مجموعه حوالي مليار ٥٣٠ مليون متر مكعب.

أما بالنسبة إلى المياه الجوفية في منطقة الحوض فينقسم الحوض إلى ثلاث خزانات مياه وهي:

١- الخزان العلوي: وهو خزان غير محصور وتتدفق المياه منه على شكل ينابيع في الحوض.

٢- الخزان الأوسط: ويحتوي على مياه ذات نوعية متوسطة الجودة وتتراوح درجة الملوحة ما بين ٦٠٠ - ١٥٠٠ ملغم/لتر.

٣- الخزان العميق: وكمية إنتاج المياه منه ضعيفه جداً ونوعيه المياه متدنية.

يتم ضخ سنوياً حوالي ١٥ - ٢٠ مليون متر مكعب من مياه الحوض إلى مدينتي عمان والزرقاء لأغراض الشرب والزراعة، و٤٥ مليون متر مكعب أخرى إلى منطقة الحوض إلى أغراض الزراعة أي ما مجموعه ما يقارب ٦٠ - ٦٥ مليون متر مكعب سنوياً أي ثلاثة أضعاف الحد الآمن من الضخ لمياه الحوض في حين تبلغ التغذية على الخزان العلوي من الحوض ٢٢ - ٣٦ مليون متر مكعب سنوياً أي بعجز يقارب ضعف كمية المياه التي يتم ضخها.

إن غياب سياسة واضحة لتنظيم انتشار الرقعة الزراعية واستخدامات الأراضي أدى إلى توسع الإستثمارات الزراعية بشكل خطير يهدد الإستخدام الآمن للمياه من خلال تزايد كميات الضخ المياه خلال العقود الثلاث الماضية وحفر الآبار الجوفية والتي أدت انخفاض منسوب المياه الجوفية في الحوض إلى حوالي ٢٠ متر من سطح الأرض والذي كان سائداً حتى أوئل التسعينيات من القرن الماضي الأمر الذي إنعكس على المياه السطحية المتدفقة على شكل الينابيع في الواحة فأصبحت الواحة جافة بشكل شبه كلي.

والجدير بالذكر أيضاً أن إنعدام الثقة بين المزارعين والجهات الحكومية بسبب عدم وجود حصص مناسبة وتعرفة عادلة للمياه كانت أحد الأسباب التي أدت عدم تعاون المجتمع المحلي مع الجهات الحكومية للمناقشة والعمل على حل مشكلة مياه حوض الأزرق. يضاف إلى ذلك القناعات الخاطئة لديهم بأن الأزرق يقع على بحيرة مائية غير محدودة مع كون الحق لهم باستخدامها بشكل غير محدود أيضاً.

محور الزراعة

يمثل القطاع الزراعي الأردني أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني ويمكن القول بأن الأردن مكتفياً ذاتياً في معظم أنواع الخضار وبعض الفواكه مع كون الخضار الجزء الرئيسي من الصادرات الزراعية. إلا أن الأردن يتميز بمناخه الجاف وانخفاض معدلات سقوط الأمطار وارتفاع معدلات نمو السكان وعليه فإن العوامل السابقة مجتمعة تفرض ضغوطاً كبيرة على المصادر الطبيعية المحدودة في الأردن وخاصة موارد المياه.

ويواجه القطاع الزراعي الأردني تحدياً رئيسياً يتمثل في عدم قدرته على تلبية الحاجات المتزايدة من الغذاء وتوفير الأمن الغذائي. وبصورة عامة فقد حقق الأردن تقدماً ملحوظاً في زيادة الإنتاج والتسويق الزراعي خلال العقود الأربعة الأخيرة إلا أن نمو هذا القطاع يأتي متأخراً خلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كونه يساهم فقط بما قدره ٢,٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

الزراعة هي أكبر القطاعات التنموية في حوض الأزرق اليوم وتعتبر مشغلاً رئيسياً للقوى العاملة. أما أهم المحاصيل فهي الخضار والحبوب والأشجار المثمرة. ويبلغ متوسط حجم الأسرة للمزارع الواحد تسعة أفراد حيث تعتبر الزراعة المصدر الرئيسي للدخل لـ ٨٠% من العينة التي غطتها الدراسة الخاصة بمحور الزراعة. أما متوسط مساحة المزرعة فكانت حوالي ٣٢٠ دونم.

٦٠% من المزارع في الأزرق تم تأسيسها خلال التسعينيات وتمتلك ربع المزارع أكثر من بئر واحد للمياه بينما تمتلك النسبة الباقية بئر واحد فقط. وتشكل المزرعة مصدر دخل إلى ٧٠% من المزارعي كما تمثل أسلوباً للاستثمار لحوالي ٢٠% من العاملين في الزراعة.

أما أهم أسباب الاستثمار في الزراعة وحسب ما توصلت إليه الدراسة أعلاه كانت لأنها مزارع أب عن جد (توريث الأرض أو المزرعة) وبسبب توفر المياه وتوفر الأرض بأسعار منخفضة وكونها استثماراً (بتكاليف منخفضة نوعاً ما) بالإضافة إلى كونها هواية للتسلية لنسبة لا بأس بها.

أما فيما يتعلق بأهم المعوقات المرتبطة بالقطاع الزراعي فإنه وبالرغم من التطور الكبير في المساحة المزروعة بالخضار إلا أن متوسط إنتاجه الدونم الواحد قد انخفضت من ٣،٠٨ طن إلى ٢،٥٩ طن خلال السنوات القليلة الأخيرة. وبالرغم من كون محصول العنب من المحاصيل النقدية ذات العائد المرتفع إلا أن مساحتها قد تراجعت بالرغم من زيادة الطفيفة في إنتاجيتها. أما محصول الزيتون فلا يزال يحتل الجزء الأكبر من مساحات المحاصيل المزروعة في منطقة الأزرق مع العلم أن إنتاجية دونم الزيتون قد انخفضت من ١،٤٠ إلى ٠،٦٢ طن خلال نفس فترة المقارنة.

أن ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق وارتفاع قيم الضرائب المفروضة من الحكومة مع تدني كميات المياه المتوفرة والمخصصة وتدني نوعية المياه المستخرجة حالياً نتيجة لارتفاع معدل ملوحتها وعدم تخصيص أراضي المنطقة للمنتفعين والمستثمرين كلها تساهم سلباً في مستوى الجدوى الاقتصادية لهذا القطاع الكبير في الحوض.

يضاف إلى تلك العوامل المتعلقة بالتراجع المستمر في إنتاجية جميع المحاصيل المنتجة في منطقة الأزرق خلال الأعوام الخمسة الماضية والتوسع الكبير في زراعة الأشجار المثمرة وعلى رأسها الزيتون مع عدم استثناء تبعات وانعكاسات خطط تحرير التجارة وغياب الأبحاث الزراعية المتعلقة بالمحاصيل المناسبة للزراعة في المنطقة وتحسين كفاءة الري على القطاع الزراعي ككل.

محور البيئة

كان للأزرق ونظمه الطبيعية ومظهره الجمالي وإلى زمن قريب قيمة بيئية كبيرة وأهمية عالمية تكلفت بإعلان المنطقة موقع من مواقع رامسار العالمية عام ١٩٧٧ نظراً لأهميتها كمحطة للطيور المهاجرة في قلب الصحراء القاحلة.

وكان الحدث المرتبط بتوقف تدفق المياه من العيون السطحية في الأزرق كارثياً بالنسبة للبيئة الطبيعية في حوض الأزرق. وفي عام ١٩٩٤ تبنت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وبدعم من مرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لإعادة تأهيل موقع رامسار العالمي من خلال إعادة التوازن للنظم الطبيعية والتخفيف من آثار الدمار الذي خلفه تدني مستوى المياه الجوفية وجفاف العيون الآبار السطحية.

ورغم تواضع حجم المشروع قياساً مع حجم المشكلة إلا أنه تمكن من إعادة بناء ما نسبته حوالي ١٠% من المساحة الأصلية للنظم الطبيعية في محمية الأزرق المائية. كما استطاع المشروع أن يؤمن اتفاقية مع وزارة المياه والري تقوم الأخيرة بموجبها إعادة ضخ كمية من المياه تقدر بمليون إلى مليون ونصف متر مكعب من المياه إلى الواحات الطبيعية لتمكين النظم البيئية من إعادة بناء نفسها وإدامة أكبر مستوى ممكن من التوازن الطبيعي من حيث الموائل والأنواع.

اليوم لا تزال محمية الأزرق المائية مستمرة في برنامج إعادة بناء النظم الطبيعية إلا أن النجاح المطموح تحده كمية المياه المعاد ضخها ومستوى استجابة النظام البيئي لبرنامج إعادة التأهيل بالإضافة إلى مستوى تعاون ودعم أصحاب العلاقة لا سيما منهم المحليين للبرنامج وتدخلاته المختلفة.

المحور الإقتصادي الإجتماعي

إستغل كثير من سكان منطقة حوض الأزرق قيم هذه المنطقة كمصدر دخل لهم على مر العصور حيث كانت منذ أزمان عديدة تمثل أهم محطات القوافل التجارية المارة بين بلاد الشام من جهة والجزيرة العربية العراق من جهة أخرى.

وفي بداية القرن العشرين كان سكان المنطقة يكسبون مصدر عيشهم من خلال الإعتماد على جمع النباتات البرية وصيد الحيوانات وإنتاج الملح كمصدر أساسي للدخل.

وفي بداية السبعينات أصبح إنتاج الملح واحد من أهم مصادر الدخل المحلي تخلل ذلك تأسيس جمعية الأزرق لإنتاج الملح في الثمانينات لتنظم تجارة الملح في الأزرق التي كانت مزدهرة حتى بداية التسعينيات وبسبب حرب الخليج تراجعت تجارتهم بشكل خطير وفقد أهل المنطقة واحداً من أهم مصادر دخلهم فتوجه معظم سكان المنطقة من الشباب إلى الهجرة والإنتقال إلى المدن لتحسين وضعهم المعيشي.

وفي عام ١٩٩٣ وضمن مشروع إعادة تأهيل الواحات الطبيعية المشار إليه آنفاً والمرتبطة بمحمية الأزرق المائية بإدخال برامج متخصصة للسياحة البيئية المعتمدة على التراث البيئي والثقافي للمنطقة مع تبني منظومة ريادية من

برامج الربط ما بين حماية الطبيعة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية للسكان المحليين القاطنين حول المحمية. ورغم البعد الريادي لهذا النوع الجديد من التنمية إلا أن اثره الإيجابي على الوضع الاقتصادي العام في المنطقة لا يزال محدوداً ولا يرتقي ليقدم نفسه كبديل تنموي رئيس للحوض وسكانه.

من جهة أخرى فلا بد من الإشارة إلى أن ما يزيد عن ٣٠% من السكان المحليين في حوض الأزرق يعتمدون على الوظائف العامة كمصدر دخل لهم بينما يعتمد ٣,٥% فقط على الزراعة و ٢,٥% على إنتاج الملح و ١٨% على التجارة و ١١,٥% على تربية المواشي وأخيراً ١٣% ممن يعتمدون على المعونة الوطنية لمعيشتهم.

مما سبق نلاحظ توجه المجتمع المحلي لمصادر الدخل الثابتة كالوظائف العامة فضلاً عن المصادر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة للحوض وموارده مع الانتباه هنا إلى النسبة الكبيرة من الافراد المعتمدين على برامج المعونة الوطنية مع ما يرافق ذلك من معدلات عالية من البطالة وتوجه نسبة كبيرة من جهة اخرى للهجرة على المدن والبحث عن مصادر زرق في مناطق أخرى.

إن ما سبق يشير إلا أن القيم الاقتصادية لحوض الأزرق وما يرافقها من قيم اجتماعية ثقافية وتاريخية بالنسبة لسكانه المحليين قد أصبحت متدنية جداً حيث لا تشكل القطاعات التنموية الرئيسة نسبة تذكر في المساهمة في الاقتصاد المحلي مما يعني فقدان الحوض لقيمه المحلية مع حساب ما ينتج عن ذلك من تفاقم للمشكلة من النواحي الاجتماعية والبيئية على حد سواء.

القسم الخامس: سيناريوهات حوض الأزرق - خيارات المستقبل

هذا القسم من الوثيقة يوضح أهم ما خرجت به نتيجة للتحليل المعمق لواقع حوض الأزرق والسيناريوهات الاستراتيجية المطروحة لمقبله.

إن ما خلص إليه الجميع لدى مناقشة الرؤية المستقبلية المنشوة مع جميع أصحاب العلاقة بحوض الأزرق أن الرؤية العامة المعلنة لحوض الأزرق تتمثل في:

أن يعود الأزرق أزرقاً كما كان قبل ثلاثين سنة بموارده المائية وبيئته الطبيعية وأحيائه البرية وما يرافقها من نظام إجتماعي وإقتصادي محلي مستدام يوفر حياة آمنة كريمة لسكان الأزرق وتتأغم فيه إستخدامات الأرض وخصوصاً الزراعة وضخ مياه الشرب مع حاجات الإستدامة للموارد المائية والبيئية.

والتحليل المنهجي الذي خلصت إليه مبادرة الأزرق يثبت أن مثل هذه الرؤية وبلا شك صعبة المنال إن لم تكن مستحيلة من حيث المبدأ. إن تحقيق مثل هذه الرؤية يتطلب أن تعود استخدامات الأرض في منطقة الحوض إلى ماكان عليه قبل ثلاثين سنة. وهذا يتطلب بالضرورة:

١. أن تعود معدلات الضخ من المياه الجوفية إلى ثلث ما هي عليه الآن تقريباً أي بمعدل يتراوح ما بين ١٥-٢٠ مليون متر مكعب من المياه المستخرجة لجميع الإحتياجات والإستخدامات وعلى رأسها مياه الشرب للمدن الرئيسية في عمان والزرعاء ومياه الزراعة في منطقة الحوض.

٢. أن لا يزيد مجموع المساحات المزروعة عن عُشر ما هي عليه اليوم وبمعدل توسع منخفض جداً يقترب من الصفر إلا إن مجموع الآبار (المرخصة وغير المرخصة) الموجودة في منطقة الحوض الآن يؤكد إستحالة إمكانية الرجوع إلى مثل هذه المساحات من الأراضي المزروعة.

إن عشرات الآلاف من الدونمات والحجم الهائل من الإستثمارات الرأسمالية في قطاع الزراعة مع النزعة المستمرة التي تمثلها من التوسع في المساحات المزروعة والأراضي المستخدمة بوضع اليد والآبار المحفورة مع ارتباط القضية بكثير من الأفراد المتنفذين على المستوى المحلي والوطني يشكل عائقاً أساسياً أمام تحقيق مثل هذه الرؤية أو حتى الاقتراب من الأهداف العالية التي ترمي إليها.

٣. أن تؤدي عملية خفض في معدلات الضخ واستخدامات الأراضي إلى إرتفاع منسوب المياه الجوفية وليعود تدفقه من العيون السطحية التي كانت تغذي الواحات الطبيعية. وبالتالي عودة النظام الطبيعي إلى مساحة تزيد بخمسة عشر ضعفاً المساحات التي يغطيها النظام البيئي الطبيعي حالياً ليشمل ذلك جميع الطرز البيئية والفيزيائية والتشكيلية للنظام الطبيعي وعناصره المختلفة.

٤. أن يعود التوازن الديموغرافي لسكان حوض الأزرق إلى ماكان عليه قبل ثلاثين سنة و هذا يعني:

أ. أن يستغني ما نسبته ٩٠% من مستخدمي الأرض في الحوض عن استثماراتهم في الحوض والعودة إلى مناطقهم الأصلية والتخلي عن استثماراتهم الكثيرة وهذا بلاريب خيار غير مطروح من حيث المبدأ وله أبعاد وطنية وسياسية خطيرة فضلاً عن إستحالاته تطبيقياً وقانونياً. يضاف إلى ذلك الأبعاد المبدئية والأخلاقية التي تمنع من طرح مثل هذا التصور ذلك إنه يتعارض بشدة مع مبادئ وأولويات الوحدة الوطنية وإستقرارها.

ب. أن يعود عدد السكان الحالي في منطقة الأزرق إلى ماكان عليه قبل ثلاثين سنة وهذا يشكل بذاته أكثر الطروحات إستحالة وصعوبة أخذاً في الاعتبار المعدلات الحالية للنمو السكاني لا سيما في المناطق القروية والبدوية.

٥. أن تعود مستويات التلوث البيئي للهواء والماء والتربة إلى ما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً وهذا يحتاج منا إلى جهود هائلة ومضنية قد تتود بموازنات دول بحالها فضلاً عن موازنات مؤسسات ذات موارد محدودة وشحيحة.

بناءً على ماسبق يتبين لنا أن طرح أو تبني مثل هذه الرؤية المثالية قد يشكل بذاته ضربة قاصمة لأي فرص للنجاح والإستدامة لمثل هذه الوثيقة الإستراتيجية أو المبادرة الحالية لحوض الأزرق وعليه يجب تجنبها قدر الإمكان إبتعاداً عن رفع سقف التوقعات والتعامل مع مشكلة الحوض بمثالية غير واقعية قد لا تمكننا من عمل شيء لإنقاذه ما يمكن إنقاذه أو تحقيق أي نجاح يذكر.

أما في المقابل وفي قراءة للوضع الحالي للحوض على المحاور المختلفة فإن السيناريو الآخر البديل والمتاح مبني على رؤية لا يمكن التنبؤ بها ويتمثل بترك الأمور تسير على ما هي عليه ضمن التوجهات والنزعات القائمة دون محاولة التأثير الإيجابي فيها وهذا يعني التالي:

١. أن تستمر المعدلات الحالية لعمليات استخراج المياه من الحوض على ما هي عليه في أفضل الأحوال مع إمكانية إزديادها في حال تم رفع سقف سحب مياه الشرب إلى المدن أو توسع النشاط الزراعي أو تعرض المملكة لأي طارئ ديموغرافي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المحصلة من وزارة المياه والري تشير إلى أن هناك ثبات في كمية مياه الشرب المسحوبة إلى عمان والأزرق مع وجود مؤشرات لتراجع نسبي في كميات المياه المسحوبة للزراعة وهي قراءة في حال تأكديها يمكن أن تشكل مؤشراً إيجابياً على تراجع معدلات المياه المسحوبة لإستخدامات الزراعة خلال السنوات القليلة الماضية.

إلا أنه وبالرغم من هذه القراءة الإيجابية فإن المجموع العام للمياه المسحوبة لن يفتأ يزيد عن ضعف الإستخراج الآمن للمياه الجوفية مع بقاء إمكانية عدم دقة القراءة من جهة وعدم إستمرارها لظروف لا يمكن تحديدها من جهة أخرى. وبالنتيجة تظل معدلات السحب للمياه الجوفية تزيد عن ضعف الحد المأمول مما يندر بإستمرار وتفاقم مستويات تدهور الحوض بقطاعاته المختلفة وبمعدلات مخيفة.

٢. إن هذا السيناريو يعني أن النشاط الزراعي والمتفق أصلاً أنه نشاط غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية وجدلي من الناحية الاجتماعية سيستمر في استخدام ثلثي ما يستخرج من المياه وإستثمارها في تنمية غير مستدامة من النواحي البيئية والاقتصادية لا سيما على مستوى المحلي.

يضاف إلى ذلك فهنا المسبق لتاريخ تطور النشاط الزراعي في الحوض وارتباطه بنزعة تملك الأراضي والسيطرة عليها من قبل أفراد وقطاعات خاصة من الباحثين عن إستثمارات في أراضي زهيدة الثمن وموارد مائية شبه مجانية ناهيك عن الأبعاد الإستثمارية المباشرة في شراء وبيع الأراضي التي لطالما شكلت حافزاً رئيساً للعديد من الأزرق وإستملك الأراضي فيه.

إن الدراسة المعنية بمحور الزراعة تتحدث عن أخطاء إستراتيجية في عملية تطور هذا النشاط التنموي في حوض الأزرق من حيث الأنماط الزراعية وأساليب الري ومستوى الإنتاجية المائية وما يرافقها من تلوث للتربة والهواء وهي مجتمعة تمكننا من وصف الوضع الحالي للنشاط الزراعي في الحوض على أنه غير ذي جدوى وغير مستدام البتة.

٣. إن هذا الطرح يعني أن السكان المحليين في الحوض سيستمررون في البحث عن فرص تنموية وإقتصادية أخرى في مناطق أخرى من المملكة. يؤكد ذلك معدلات هجرة الشباب والعمالة والمتعلمين من الحوض إلى خارجه مما سيفاقم مستوى الاختلال الديموغرافي في الحوض وما يمثله ذلك من زيادة معدلات الهجرة إلى المدن وما يتبعه من انعكاسات على قدرات تلك المدن على الإستيعاب الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين من جهة وإزدياد العمالة الوافدة في الحوض وإستبدالهم للعمالة المحلية من جهة أخرى ضمن معدلات مقلقة جداً تكاد تصل إلى فيها معدلات العمالة في قطاع الزراعة مثلاً إلى ١٠٠%.

٤. إن أثر هذا الخيار الإستراتيجي على البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والسلامة البيئية بشكل عام لا يقل عن سابقه من الأبعاد الأخرى إذ أنه يقدم أن تستمر معدلات إعادة الضخ إلى الواحة الطبيعية - في أحسن الاحوال - على مستواها الحالي والذي لا يمكن من إعادة تأهيل ما يزيد عن ٥% من المساحات الأصلية للنظم البيئية على أحسن تقدير وهي ذات المساحة الحالية التي تمكن برنامج إعادة إحياء الواحة الطبيعية من الوصول إليها خلال جهود مضمينة زادت على عشر سنين.

أما من جهة أخرى فهذا يتطلب أيضاً ضمان استمرار وزارة المياه والري في الالتزام بكمية المياه المعاد ضخها سطحياً إلى واحات الأزرق مع العلم أن أية تراجع في هذه الكميات المتواضعة سيكون له آثار جسيمة على كل ما تم إنجازه حتى اليوم. إن النظر إلى طرح إستراتيجي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل الواحات الطبيعية سيتطلب ما هو أكثر من مجرد تثبيت كمية المعاد ضخها اليوم بل يجب عليه أن يقدم خيارات تؤمن مضاعفة هذه الكميات على المدى القصير والمتوسط.

أما ما يتعلق بالأبعاد البيئية العامة لتلوث الهواء والتربة والتلوث بمخلفات الصرف الصحي السائلة والصلبة فإن هذا الطرح وبلا شك سيؤدي إلى تفاقم المشاكل وتأثيراتها على ما بقي من العناصر البيئية في الحوض.

٥. أما البعد الآخر الذي قلما يشار إليه هو ما يتعلق بأثار مثل هذا الطرح على الإرث الإجتماعي والحضاري والتاريخي والثقافي لحوض الأزرق وما كانت تمثله من علامة فارقة هامة جداً تميز الحوض عن ما سواه وتمثيله للهوية الرئيسية لسكان المنطقة وزوارها ومستخدميه على مر التاريخ.

إن الاتجاه الحالي سيؤدي إلى الاستمرار في تدهور تلك القيم الإجتماعية والثقافية للحوض وبالتالي فقدان الحوض لخصائصه الأساسية المميزة. ولن يكون مستغرباً أبداً أن يأتي يوم قريب جداً يستغرب فيه من سبب تسمية الأزرق بهذا الاسم إلا ما بقي من برهان تقدمه قصة تاريخ هنا أو صورة تذكارية هناك.

إن تبعات مثل هذا الخيار الإستراتيجي - وهو بالمناسبة الخيار الأقرب إلى الواقع الذي يعيشه الأزرق اليوم في ظل غياب الوعي لخطورة القضية وضعف الإستجابة لها- سيكون لها انعكاسات وتبعات على المستوى الوطني حيث:

أ. ستتعدى مشكلة حوض الأزرق إلى مناطق جغرافية وأحواض مائية أخرى في المملكة حيث ستشكل سابقة خطيرة للمنجزات المتبعة لإدارة الأحواض المائية في الأردن وما يشوبها من غياب لإستدامة الموارد المائية والنشاطات التنموية.

ب. تفاقم التبعات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بتدهور الاقتصاد المحلي في الأزرق وتحول أبناءه إلى عالة على برامج المعونة الوطنية مع تحولهم إلى البحث عن فرص إقتصادية في مناطق أخرى تزيد من الضغط على الموارد الطبيعية والخدمات في تلك الأخيرة وتندرج بمصير مشابه للأزرق أيضاً.

ج. فقدان المملكة لأحد أهم المعالم التاريخية والطبيعية الفريدة فيها. وتأثير ذلك على الإرث الحضاري الوطني بشكل خاص والإرث العالمي والإقليمي عموماً.

د. إن فشل الشركاء -على المستوى الوطني تحديداً- في التعامل الإيجابي مع حوض الأزرق يعزز من فقدان الثقة بين المجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة فيما يخص الإدارة المستدامة للموارد البشرية والفرص الحقيقية للتنمية البشرية المطلوبة.

٥. إن الفشل في الإستجابة إلى لقضية الأزرق سيؤثر سلباً على سمعة الأردن على المستوى الإقليمي والعالمي وضعف قدرته على التعامل مع تحدياته تجاه الاتفاقيات العالمية الموقعة ومع فشله في تحقيق الأهداف الملتمزم بها ومنها ما يتعلق باتفاقية التنوع الحيوي واتفاقية المناطق الرطبة واتفاقية الطيور المهاجرة على سبيل المثال.

إن طرح خيار إبقاء الأمور والنزعات والاتجاهات على ما هي عليه الآن هو طرح سلبي جداً وهو مع الأسف يمثل التوجه العام الموجود حالياً فيما يخص حوض الأزرق في غياب كبير لأي توجه وطني واضح للتعامل مع المشكلة وحلها باستثناء ما يحفزه تدخل مؤسسة داعمة هنا أو مجموعة ضغط محلية هناك أو جهود مبعثرة في مؤسسة حكومية هنا أو هناك.

إن الرؤية الحقيقية حال إتباع مثل هذا الخيار وهي بلا شك ستكون فقدان الأزرق بالكلية وفقدانه جميع مقدراته وقيمه وخدماته الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها موارده المائية مما سيؤدي بالضرورة إلى تدهور النشاط الزراعي وضياح الواحة الطبيعية مع تبعات جسيمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الحوض ولا سيّما سكانه المحليين.

خلاصة هامة:

إن القراءة في تاريخ تطور قضية الأزرق تؤكد أن أحد الأسباب الرئيسة التي لعبت دوراً كبيراً في تعطيل وفشل العديد من المحاولات والمبادرات والخطط والبرامج السابقة للتعامل مع مشاكل الأزرق وتحدياته يعود لحقيقة التناقض الشديد بين الرؤى من حيث واقعيتها ومن حيث الموارد والمصادر التي عملت من خلالها ومن حيث مجموعة الشركاء القائمين عليها ومن حيث المنهجية المتبعة فيها وخصوصاً ما يتعلق بمشاركة أصحاب العلاقة وآليات التنسيق والتعاون والاتصال.

فعندما نرى أن الرؤية المعلنة لجميع المهتمين والمعنيين بالأزرق تتحدث عن إعادة تأهيل الأزرق كما كان قبل عقود من الزمن والترويج لذلك على جميع المحاور بينما في المقابل يعرف الجميع يقيناً أن مثل هذه الرؤية لا تمت للواقعية بصلة وأنها ستتهاوى فور اصطدامها بالواقع المرير الذي يعيشه الأزرق مما يفقد الأمل لدى الجميع من جدوى المحاولة في العمل من أجل لتحقيقها أو حتى جزء منها وبالتالي يكرس الشعور بفقدان الأمل ودعم الجدوى وتضييع الوقت والمال والجهد.

وكنتيجة مباشرة لمجموع الاخفاقات المتتالية والاحباطات المتراكمة المتحصلة من فقدان أي أمل في إحداث التغيير المنشود في الرؤية المثالية تطورت تلقائياً الرؤية الثانية ذات البعد الكارثي والمبنية على ترك الأمور على ما هي عليه دون أدنى تدخل أو مبادرة وقدمت نفسها كبديل حتمي للأزرق وموارده فهي مبنية على مبدأ "لماذا نحاول طالما أن الفشل هو المصير؟".

بناءً على ما سبق عمل فريق الوثيقة على تطوير سيناريو "خيار استراتيجي" وسطي يقدم تصوراً أكثر واقعية وعملية وموضوعية من السيناريو المثالي الأول غير القابل للتحقيق والسيناريو الكارثي الثاني الواجب تجنبه بل محاربه وذلك بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الإدارة الفعالة للتوقعات وطرح الممكن والمتاح لا الحلم والمحتوم.

ويتمثل السيناريو بمجموعة من الرؤى القطاعية التي تشكل مجموعها رؤية وسطية قابلة للتحقيق والمتابعة والإستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل. وعليه فقد كانت الرؤية العامة للحوض كما يلي:

"أن يعود التوازن التدريجي لحوض الأزرق وموارده المائية واستخداماته التنموية مما يجعل من الأزرق نموذجاً وطنياً للإدارة المتكاملة المستدامة للموارد الطبيعية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن مبادئ ومنهجيات فعالة للتشاركية والحكم الرشيد".

والجزء التالي يناقش الرؤى الفرعية القطاعية لحوض الأزرق والعوامل المؤثرة في تحقيقها:

أولاً: قطاع المياه

إن سيناريو الموارد المائية هو أساس كل السيناريوهات وجميعها تدور في فلكه وعليه فإن تبني هذه السيناريوهات بالضرورة سيكون المحرك الرئيسي للسيناريوهات الأخرى والعامل الأول المساهم في بنائها وتشكيلها.

الرؤية: تحقيق خفض لمستوى ضخ المياه من حوض الأزرق بنسبة ٤٠% مما هو عليه الآن وخلال السنوات العشر القادمة وليكون ٢٥% منها على حساب الضخ المباشر لمياه الشرب في المدن الكبرى و٧٥% على حساب المياه المستخرجة للنشاط الزراعي.

أما أهم العوامل التي تؤثر في إمكانية الوصول إلى هذه الرؤية فهي:

- ١- حقيقة كون موضوع ضخ مياه الشرب إلى المدن الرئيسية خطأً أحمرًا لا يمكن نقاشه وهو أولوية وطنية تقدم وستقدم على أية أولوية عملية أو تنموية أخرى.
 - ٢- كون الأزرق ليس الحوض الوحيد الذي يجري فيه إستنزاف المياه الجوفية لصالح مياه الشرب مما يجعل من الصعوبة بمكان طرح البدائل المباشرة للكمية المستخرجة من الأزرق كحلول مباشرة على المدى القصير.
 - ٣- غياب الحلول طويلة الأمد لقضية الأمن المائي في المملكة والوقت الطويل اللازم لتحقيق بعض الخيارات الإستراتيجية مثل استخراج مياه الديسة - مع ملاحظة إحتمال ضعف تأثيره على الأزرق في ظل تزايد الأولويات المائية الوطنية- ومشروع البحرين (الأحمر، الميت) والذي لايزال في مراحل الأولوية، وسيحتاج إلى ما لا يقل من ١٠-١٥ لتحقيقه.
 - ٤- غياب البدائل المائية الأخرى الناحية مثل برامج حصاد المياه أو تحلية المياه أو إعادة تكرير المياه المعالجة وغيرها وذلك لغياب الاستثمار الوطني المباشر فيها وغياب التجارب القائمة على حوض الأزرق تحديداً.
- وتجدر الإشارة هنا إلى إن هناك حديث عن استخدام أكبر للطبقة الوسطى للحوض المائي والتي يمكن تقدير مخزونها بحوالي ٣٠-٣٥ مليون متر مكعب وبالتالي إستغلالها كحل رديف على المدى المتوسط.
- ٥- القناعة الكبيرة لدى القائمين على قطاع المياه في الأردن والأزرق تحديداً أن القضية تكمن في المياه المستخرجة لقطاع الزراعة مع إعتبارها السبب المباشر والجذري لإستنزاف الحوض خصوصاً مع كونها غير ذات جدوى ومرتبطة بمنافع محدودة لا تقارن بأولوية مياه الشرب الوطنية وكون الكمية المسحوبة للنشاط تزيد عن ضعف تلك المستخدمة لمياه الشرب ابتداءً.
 - ٦- تدهور نوعية المياه المستخدمة حالياً الأزرق مما يؤثر في مستوى إنتاجيتها وجودها للقطاعات المختلفة وعلى رأسها الشرب والزراعة من حيث آثارها على التربة ونوعية المزروعات وغيرها.

٧- الأبعاد المرتبطة بالتعرف على الحالية لأسعار المياه والسقوف المحدودة للنشاط الزراعي ومقارنتها بالسقوف المتاحة للمناطق الجغرافية الأخرى ومدى فعالية برامج الإلزام بها أساساً حيث يبدو أن السياسة العامة المتبعة في الحوض من حيث التعرف والسقوف تهدف ضمناً إلى تشديد الخناق على النشاط الزراعي من حيث الحجم والمساحة والنوعية المزروعة على حد سواء. وقد تكون لمثل هذه السياسة غير المعلنة أثراً إيجابياً محتملاً إلا أنها قد تؤدي إلى ردود فعل سلبية مثل إزدياد التهرب من دفع الرسوم والأثمان وزيادة محاولات سرقة المياه وكلها أعراض لغياب الثقة بين المستخدم والمؤسسة الحكومية ذات العلاقة.

٨- يضاف إلى ذلك العوامل المتعلقة بأبعاد إعادة تخزين الحوض أعلى وأدنى المجرى والذي يمتد إلى النشاطات المتعلقة بالحوض خارج حدوده الأردنية وخصوصاً ما يجري في الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية من عمليات استخراج وعمليات حصاد المياه المختلفة والنشاطات التنموية المستخدمة وكونها جميعاً تدخل في إطار التعاون عبر الحدود مما يخرجها بدون شك من تأثير الوثيقة الإستراتيجية التي نحن بصدها.

٩- البعد القانوني للقضية والمتمثل في تواضع الجهود الحكومية للتعامل بحزم مع قضايا أساسية منها ذات العلاقة بالأبار غير المرخصة والتي يزيد عددها عن ٦٠٠ بئر حسب آخر التقديرات. وبالمقابل يؤخذ في الاعتبار تجنب المؤسسات الحكومية للتصادم المباشر مع مستخدمي المياه حفاظاً على الأمن المحلي مع إمكانية اعتبار ذلك تفهماً للوضع الحرج الذي يمر به مستخدمي الحوض إقتصادياً ومنتظر توفر البدائل التقنية الملائمة التي يمكن تقديمها مع القوانين والأنظمة ضمن حزمة متكاملة.

تبقى هنا الإشارة إلى أن للموضوع بُعد آخر محتمل ممثل بكون العديد من المخالفين للقانون من ذوي النفوذ على المستوى المحلي والوطني مما يجعل من الصعوبة بمكان التعامل معهم بمستويات أعلى من الحزم والفعالية.

١٠- ارتباط موضوع استخدام المياه وإستنزافها بأحد أهم الأسباب الجذرية والتاريخية لمشكلة الزراعة والمتمثلة في الحافز الأولي لتطور عملية التوسع الزراعي في المنطقة والتي كان وراءها التوجه نحو إستملاك الأراضي والسيطرة عليها بالزراعة وإستخدام جميع الموارد المائية المتاحة والممكنة لذلك الغرض مما كان له أكبر الأثر على جدوى تلك العملية من الناحية الزراعية ابتداءً.

١١- غياب الآليات المؤسسية الفعالة للتواصل والإتصال والتنسيق بين المؤسسات والجماعات والأفراد بما فيهم المستخدمين المباشرين للمياه وغياب تمثيلهم المباشر والملائم في جميع البرامج والخطط والتدخلات التي تخص وتهم الأزرق ومستخدميه وما يرافق ذلك من غياب تام لأية آلية مؤسسية فعالة للمتابعة والمسائلة والتكثف وحشد الجهود والموارد البشرية والمالية والمعنوية الهادفة إلى تحقيق التغيير المنشود وتعزيز فرص الاستدامة المرجوة.

أن أكثر ما يحتاج إليه اليوم الأزرق هو بناء الآلية المؤسسية والأرضية المشتركة اللازمة لتنسيق الجهود وتيسير الحوار وتفعيل مشاركة أصحاب العلاقة وعليه فإن وثيقة سيناريوهات الأزرق تعتمد أساساً على الدعوة إلى إنشاء وتأسيس مثل هذه الآلية الفعالة المستدامة كشرط أساسي لنجاح أي تدخل وعلى أي مستوى. إن حيوية تأسيس مثل

هذه الآلية لا تقل البتة عن أهمية إعطائها الصفة القانونية والتفويض المؤسسي الحقيقي اللازم لتمويلها من مجرد مكان للتكلم والجدال إلى منتدى للحوار وإتخاذ القرار. كما يجب أن تكون هذه الآلية والتي اتفق على تسميتها بمنتدى الحوار الوطني لحوض الأزرق خلال الإجتماع الوطني الاول يجب أن تكون ممثلة لجميع أصحاب العلاقة المعنيين والمستهدفين من أي تدخل إستراتيجي في الأزرق لا سيما منهم أصحاب العلاقة المحليين.

إن المنتدى المقترح تأسيسه يجب أن يكون له أعلى مستوى ممكن من التبعية المؤسسية المرتبطة بصنع القرار ضمن آلية عمل متفق عليها ويتمتع بأعلى مستوى ممكن من الشفافية والمحاسبية والتشاركية. كما لا بد للمنتدى أن يكون الآلية الرئيسية المتبينة للوثيقة الإستراتيجية مع حصوله على تفويض وطني للقيام على متابعتها وتنفيذها والتأكد من نجاحها وإستدامتها.

و حتى يتسنى له القيام بذلك فلا بد للمنتدى من برنامج فعال لبناء القدرات تمكنه من تنسيق الجهود ومتابعتها وتحريك الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك والعمل نحو كسب التأثير والدعم لها على المستوى المحلي والوطني والعالمي على حد سواء مما يؤكد حاجة المنتدى لمنظومة فعالة من القدرات الفنية واللوجستية اللازمة للإضطلاع بمثل هذه المسؤولية.

وهنا لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى الفرص المتاحة في تطوير جمعية مزارعي الأزرق الحالية والتي من شأنها لعب دور محوري ضمن هذا الإطار مع الإنتباه إلى حاجة الجمعية للعمل من أجل المزارعين لا ضد مصالحهم - وخصوصاً على المدى القريب- حتى يتسنى لهم كسب دعمهم ومؤازرتهم لدورها الإستراتيجي المرتقب.

إن استحداث مثل هذه المؤسسة المحلية المختصة بقضايا الحوض المائي يمثل خطوة هامة جداً لتحريك جهود وتنظيم القطاع الزراعي على المستوى القاعدة والذي يعد أهم القطاعات الإقتصادية في الحوض والأكثر تأثراً على موارد المائية والطبيعية والأكثر تحديداً للخيارات المطروحة والمتاحة والممكنة لمستقبل الحوض ذلك مع كونه أكثرها جدلية وتناقضاً.

إن الرؤية الحالية للقائمين على جمعية مزارعي الأزرق لإدارة الحوض المائي والمتمثلة بالوصول إلى تمثيل يصل إلى ٨٠% من العاملين في قطاع الزراعي ضمن إطارهم المؤسسي ليشكل بالضرورة فرصة هامة جداً لمأسسة التعامل مع هذا القطاع الحيوبي.

إن الوثيقة الإستراتيجية تركز بشكل كبير على أهمية المساهمة في تقوية و تمكين الجمعية مؤسسياً وفنياً ولوجستياً لتمكينها من لعب دور الميسر المحلي الرئيسي للقطاع الزراعي لحوض الأزرق جنباً إلى جنب مع ممثلي القطاعات التنموية الأخرى.

إنه من المهم بمكان التأكد أن الجمعية لديها ما يكفي من القدرات البشرية والموارد المالية والوزن التكتيكي الحرج اللازم للتأثير في صنع القرارات الخاصة لحوض الأزرق على أن يتم ذلك ضمن شركات مؤسسية واضحة

ورسمية لجمعها مع ممثلي القطاعات الأخرى كما يجب أن تكون الجمعية جزءاً رئيسياً من أكثر آليات مؤسسية يعتمد لتتسيق الجهود الوطنية المتعلقة بحوض الأزرق.

١٢- يضاف إلى ذلك الضعف الواضح في تحديد القيم الحقيقية لعمليات استخدام المياه من الحوض بسبب كثرة الاستخدامات المخالفة وتذبذب عمليات المتابعة والمراقبة ومحدودية قدرتها وبالتالي غياب تصور علمي دقيق للوضع المائي للحوض من حيث الإستخراج والإستخدام وخصوصاً فيما يتعلق بالنشاط الزراعي.

١٣- وأخيراً غياب أية محاولة أو مبادرة لتقييم وتحديد القيمة الحقيقية للموارد المائية لحوض الأزرق من حيث القيمة الإقتصادية ضمن المفهوم الجديد لمنافع وخدمات النظام البيئي وكون الوضع الراهن يربط القيم المباشرة المعلومة للمياه حصراً بالبعد الإقتصادي مع إستثناء العديد من القيم الأخرى التي تساهم من خلالها الأزرق ضمن خدمات ومنافع النظام البيئي وموارده كالقيم البيئية وهي القيم المرتبطة بما تقدمه الموارد المائية في الأزرق لإدامة التنوع الحيوي والتوازن الطبيعي وما ينتج عنها من غطاء نباتي يساهم في حفظ التربة وتنقية الهواء مثلاً بالإضافة إلى ما يتبع ذلك من قيم ترويحية وسياحية ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وبيئية هامة.

أما القيم الأخرى فهي القيم الإجتماعية والثقافية والتاريخية لحوض الأزرق -خصوصاً مياهه- التي أعطته اسمه وارتبط بها كل ماجرى على أرض الحوض خلال آلاف من السنين مضت. إن هذه القيم هي الأكثر تضرراً مما يجري في الأزرق اليوم وهي القيم -للأسف- التي تأتي آخراً في حسابات الجدوى وتقييم الأثر. إن البعد التاريخي والثقافي لمنطقة الحوض هي القاعدة الأولى التي تشكلت حولها جميع الأبعاد الإنسانية والإقتصادية، وغض الطرف عنها سيكون كارثياً على واحدة من لبنات التراث الوطني والعالمي.

إما من جهة ثالثة فهناك الأبعاد المرتبطة بالقيم الإنسانية والعالمية والتي تشكل السياحة البيئية والترويحية أحد أهم أدواتها حيث تخرج قيم الأزرق بها من كونها قيم وطنية لتكون قيم عالمية يشترك فيها جميع البشر لا سيما المهتمون منهم بالمنطقة التي هي أحد المناطق التي شهدت فجر التاريخ وأصول الإنسانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى الأبعاد الاقتصادية المرتبطة مباشرة بهذه القيم سواءً على وضعها الحالي ضمن التوجهات القائمة أو وضعها المحتمل ضمن السيناريوهات المطروحة ذات الجدوى الأكبر والديمومة الاطول.

ثانياً: قطاع الزراعة

لاشك أن القطاع الزراعي في حوض الأزرق هو القطاع الأكثر جدلية والأكثر تأثيراً وتأثراً في كل ما يجري في الحوض كما يشكل أحد الأسباب الرئيسية إذا لم يكن أولها التي أدت إلى ما هو عليه الحوض اليوم من تدهور وتراجع في القيم المختلفة. يكفي إثباتاً على ذلك إن لهذا القطاع وحده حصة الأسد من الموارد المائية والتي تزيد منفردة عن ضعف مستوى الإستخراج الآمن من الحوض حسب آخر قراءات وإحصائيات وزارة المياه والسري لعام ٢٠٠٦.

وعليه فإن تبني رؤية واقعية لهذا القطاع لم يكن بالأمر السهل التوصل إليه بين الشركاء. فمن الشركاء -منهم المؤسسات البيئية والحكومية- من لا يرى جدوى حقيقية من إستمرار هذا النشاط في حوض الأزرق كما لا يرون أي بعد إيجابي له من حيث الإستدامة والنجاح أما من جهة أخرى فإن العاملين في هذا القطاع يؤكدون أهميته الكبيرة لديهم في إشارة إلى الإستثمارات الكبيرة جداً التي تم إنفاقها في هذا القطاع وإرتباطه أساساً بحقوق ملكية الأرض وإستملكها التي أشرنا إليها آنفاً كأحد أهم الأسباب الجذرية لعملية تطور هذا القطاع في الحوض على مر العقود الثلاثة الأخيرة.

وبناءً عليه فإن أي طرح لإيقاف أو إخراج فوري أو تدريجي لهذا القطاع الهائل لن يكون بالإمكان تحقيقه على المدى المتوسط في أقل تعديل. كما تجدر الإشارة هنا أن بعض المعنيين في القطاع الزراعي طرحوا بجرأة كبيرة خيار شراء الإستثمارات في الحوض من قبل الدولة أو الجهات المانحة وتبني سياسة تعويض لكل من له إستثمار حالي أو سابق في الحوض كجزء من السيناريو المثالي المطروح سابقاً وضمن مفهوم "وقف الخسارة مريح". إلا أن التجربة الوطنية والعالمية تؤكد شبه إستحالة مثل هذا الخيار لما له من تبعات كبيرة مالية كم أنه قد يشكل سابقة غير معهودة لمنهجية التعامل مع مشكلة بهذا الحجم وبصب الأموال عليها دون الرجوع إلى تأطيرها والعودة إلى جذورها وكأن مثل هذا الخيار في الواقع يمثل مكافأة جزيلة جداً لكل من ساهم في تدمير الحوض وتدهور موارده.

بناءً على هذه المقدمة فإن الرؤية التي توصل إليها الشركاء لقطاع الزراعة والتي حاولت الأخذ بكل ما سبق تتمثل في: أن تسود في الحوض زراعات مستدامة ومتلائمة مع طبيعة المنطقة وظروفها المناخية ومواردها المتاحة على أن تكون ذات جدوى اقتصادية للمزارعين وخصوصاً المحليين منهم وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إعادة تأهيل الحوض المائي تمهيداً لإعادة التوازن إلى نظمه الطبيعية التي سادت من قبل ثلاث عقود من الزمن.

و بالنظر إلى الرؤية المطروحة فيمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في تحقيقها بما يلي:

١. ضعف وغياب الجدوى الاقتصادية للأساليب والأنماط الزراعية وأساليب الري المتبعة حالياً في الحوض بما يشكل أهم العناصر المساهمة في زيادة طلب هذا القطاع للموارد المائية. من ذلك على سبيل المثال اعتماد الأنماط الزراعية ذات الإستهلاك العالي للمياه ومنها مثلاً زراعة أشجار الزيتون وهي أكثر الزراعات جدلية في القطاع- كما جرت الإشارة آنفاً- من حيث عدم تناسبها مع بيئة المنطقة وطبيعتها وحتى تاريخ إستخدام الأرض فيها.

من جهة أخرى فإن أساليب الري المتبعة لبعض المحصول هي أساليب مستهلكة مبددة للمياه كونها تعتمد أساساً على الري بالغمر والتي تضيع من خلالها أكثر من الموارد المائية الهامة. ويجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تحول -إلا إنه غير مثبت علمياً- حذر من المزارعين نحو التخلي عن زراعة الزيتون مثلاً والتحول إلى أساليب ري أكثر إقتصاداً للمياه والمبنية على دراسة أعمق للإنتاجية المائية على وجه التحديد.

٢. غياب التخطيط والإرشاد الزراعي المناسب والتوجيه الزراعي اللازم لتحفيز وترويج الأنماط والأساليب الزراعية الملائمة مع كون هذه القدرات الفنية متوفرة بكثرة في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة الزراعة مما قد يشير ضمناً أنه قد يكون هناك ضعف ثقة في جدوى مثل هذا التدخل أخذاً بالإعتبار المستوى الكبير من التعقيد التي يعاني منه هذا القطاع في الحوض.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تفاوت كبير بين المزارعين في الحوض من حيث قدرتهم المالية على تبني الإشراف والتوجيه الزراعي العلمي المناسب لزراعتهم مع كون الأفضلية تعود هنا إلى المزارعين الأكبر والأقدر على الإستثمار في إنجاح زراعتهم في الحوض.

٣. التباين الكبير ضمن القطاع الزراعي ذاته، فإنه يمكن تقسيم المزارعين في الأزرق لعدد من الأنواع منها:

أولاً: صغار المزارعين المحليين في الأزرق وهم الأقدم في الأزرق وعموماً الأدنى من حيث القدرات المالية والفنية كما إنهم بالعموم الأقل من حيث المساحات الزراعية المستخدمة وفي الوقت ذاته الأكثر إحتياجاً للإرشاد الزراعي والتوجيه العلمي وأخيراً فإنهم لا شك الأكثر إحتياجاً للزراعة كمورد رزق أساسي وبالتالي الأكثر سرعة تائراً بأي تحولات إيجابية أو سلبية لهذا القطاع.

ثانياً: كبار المزارعين ويمكن تقسيم هؤلاء إلى نوعين على الأقل:

أ. كبار المزارعين الذين وصلوا الأزرق مبكراً بقصد البحث عن موارد أو أرض وزراعة زهيدة الثمن مرتبطة بتحقيق ملكية الأرض وإستلاكها مع كونهم بالغالب من أصحاب النفوذ على المستوى الوطني ومن أهم ما تتميز به هذه المجموعة توفر الآبار المائية لديها مع غلبة كون النمط والأساليب الزراعية لديها مرتفعة الإستهلاك للمياه وفقيرة من النواحي الفنية والعلمية ناهيك عن الأبعاد البيئية التابعة لها.

ب. كبار المزارعين والذين دخلوا الأزرق متأخرين نسبياً وهؤلاء هم الأكثر تأثيراً اليوم و الأكثر نجاحاً بتبنيهم الأساليب الزراعية العلمية والفنية التي تجعل من زراعتهم ذات جدوى إقتصادية كبيرة لا يستثنى منها ارتباطها بملكية الأرض والإستحواذ عليها مع بقاء هذه المجموعة الأكثر إستهلاكاً للمياه كونها تستحوذ على أكبر المناطق مساحة وأكثرها إنتاجاً.

أما ما بقي من المزارعين فهم يشكلون نوعاً واحداً أو أكثر من الأقسام المذكورة آنفاً مع الإشارة إلى أنه لا يمكن وضع خطوط واضحة للتقسيم والتقريب بين أنواع المزارعين بصورة دقيقة جداً.

إن هذا التباين الشديد لاشك بشكل أكبر التحدي أمام أي تدخل للتعامل مع هذا القطاع بين المزارعين.

٤. تدني مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد المحلي لاسيما من حيث المنافع المباشرة وغير المباشرة وعلى رأسها العمالة وسيكون هناك بسط لهذا التعامل تحليل المحور الإقتصاد الإجتماعي.

٥. إرتباط تاريخ التطور - القفزة - الزراعي في حوض الأزرق بطفرة الإستحواذ على الأراضي واستملاكها. إن هذا العامل بلا ريب هو أحد أهم العوامل المحركة الرئيسية لكل ما يجري في الحوض.

إن دخول الزراعة إلى الحوض لم يكن في الأساس مبنياً على جدوى الإقتصادية والبيئية بل كانت في مجملها - مرتبطة بجدوى ربحية أساسها موارد مائية زهيدة وأراضي "زراعية" رخيصة وفرص لتحقيق إستثمارات كبيرة في مجال تملك الأراضي وتجارها مما يجعل أشد الأمور صعوبة محاولة العمل على إعادة تأهيل مثل هذا القطاع لتحقيق أبعاد الجدوى والإستدامة المختلفة التي ندندن حولها وعلى رأسها الإقتصادية والبيئية.

إن مثلنا هنا كالذي يحاول أن يصلح بيتاً بني على أساس ضعيف جداً مما يزيد في تعقيد التدخل وفرص نجاحه ونجاحته. ومما يزيد الأمر تعقيداً هو إستحالة العودة إلى حالة ما قبل أو حالة الصفر كما تمت الإشارة آنفاً. أن أفضل ما يمثل لما نحن بصدهه هنا هو المثل العربي الدارج المتمثل بالرجل الذي ابتلع سكيناً فلا هو قادر على بلعها فتقطع أمعاه ولا إخراجها فتمزق شرايينه!.

٦. لا شك أن من أكبر العوامل المؤثرة في هذه الرؤية ما يرتبط منها بقطاع المياه وخصوصاً الآبار الجوفية ومنها على وجه الخصوص الآبار غير المرخصة. إن حقيقة أن غالبية الآبار المحفورة لغايات الزراعة هي آبار غير مرخصة والسبب في ذلك غياب القدرة أو الإلزام مع غياب المبادرة الحكومية الفعالة لحل هذه المشكلة وارتباطها أساساً بعوامل مهمة منها إرتباط الآبار بملكية الأرض فلا يمكن الترخيص دون وجود سند إثبات ملكية مما يدخل الأمر في دائرة مفرغة والعنصر الثابت الوحيد فيها هو بقاء الحال على ما هو عليه. ذلك مع ارتباطها بالقدرة على الإلزام المنصف العادل للجميع (وهو عامل يتجنب العديون الحديث عنه كونه يتعلق بمجموعة من المنتفذين على المستوى المحلي والوطني) مما يخلص إلى تبني سياسة جدلية أخرى أساسها غض الطرف عن الجميع أي العدالة في تكريس الخطأ.

٧. غياب الدراسات الكافية أو الإستثمار المناسبة في بدائل الموارد المائية للقطاع الزراعي ومنها على سبيل المثال لا الحصر إعادة إستخدام المياه العادمة أو الحصاد المائي أو حتى تحلية المياه الأكثر ملوحة من الطبقات المائية المتوسطة مثلاً.

٨. جدلية الجدوى الزراعية للقطاع الزراعي في منطقة الحوض بمجمله. وقد تم بسط التحليل على هذا ضمن أكثر من واحدة النقاط أعلاه. يضاف إلى ذلك غياب الدراسات المتكاملة المحايدة العلمية عن الجدوى الزراعية للقطاع الزراعي في منطقة الحوض مع الإشارة إلى تعلقها بكل العوامل المذكورة آنفاً.

٩. ضعف المساهمة الإقتصادية للقطاع الزراعي في الأزرق في الإقتصاد الوطني ككل - مع الإشارة إلى أن هذا الحال يمثل القطاع الزراعي الوطني بأجمعه - مما يزيد من جدلية هذا القطاع وإرتباطه أساساً بمنافع فردية بعيدة عن المصلحة المحلية والوطنية الأعم.

إن قدرة الشركاء على تبني رؤية قطاع الزراعة ووضعها حيز الواقع سيشكل تحولاً جذرياً ومحورياً في الطريقة التي سصياغ بها مستقبل حوض الأزرق فالقطاع الزراعي هو القطاع الأهم إستراتيجياً للحوض ونحاج التدخل ضمنه أو فشله سيكون له إنعكاسات أساسية على باقي القطاعات.

ثالثاً: قطاع البيئة والتنوع الحيوي

إن أهم ما يمثل هذا القطاع كونه المؤشر العام لنجاح أو فشل أي سيناريو أو تدخل إستراتيجي في حوض الأزرق.

لقد كان للنظم البيئية ومؤشراتها المختلفة بتدهورها وصحتها القول الأول في وصف وقياس الحالة التي وصل إليها الحوض من حيث التدهور والدمار. فلولا إختفاء العيون السطحية وتوقف تدفقها وما تبع ذلك من تدمير عام لأنظمة الطبيعة المبنية عليها ضمن الواحات والمناطق المحيطة بها خلال أوائل التسعينيات لما كان بالإمكان التنبه لخطورة ما يجري في الأزرق من إستخدام مدمر غير مستدام لموارده الطبيعية.

إن القطاع البيئي هو أول القطاعات تأثراً وأسرعها تدميراً وأصعبها وآخرها من حيث القدرة على إعادة التأهيل والبناء، وعليه فإن الرؤية المطروحة لهذا القطاع هي:

" إعادة إحياء ما نسبته ٢٠% من النظام الطبيعي لواجهة الأزرق المائية -موقع رامسار- مع مضاعفة ما يتم إعادة ضخه إليها من مياه سطحية خلال مدة لا تزيد عن عشر سنوات تكون تمهيداً لبرنامج طويل الأمد لإعادة التأهيل والإستدامة.

أما أهم العوامل المؤثرة في تحقيق هذه الرؤية فهي ما يلي:

١. غياب الوعي لأهمية وألوية القيم البيئية والقيم المرتبطة بالنظام الطبيعي والتنوع الحيوي لدى مقارنتها مع القيم الأخرى. وخصوصاً على المستوى المحلي والوطني. إن الأزرق اليوم يمثل شاهداً على ما يمكن الوصول إليه من مستويات التدهور والدمار عندما يتم تهيمش البعد البيئي والجدوى البيئية على عمليات التنمية المختلفة. إن عدم إستخدام القطاع البيئي كمؤشر أساسي للحكم على جدوى وإستدامة تلك القطاعات يطلق العنان أمام تنمية غير مستدامة لا بل مدمرة. وهذا لا يعني بالضرورة أن يصبح هذا القطاع هو الهدف الحصري بل أن يمثل المرجعية للمنهجية الإدارية والإستراتيجية المتبعة للتنمية الإنسانية والإقتصادية والاجتماعية.

٢. الصعوبة البالغة المتمثلة في القدرة على إعادة تأهيل النظم البيئية بعد تدميرها تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لحوض الأزرق. من ذلك على سبيل المثال إن إعادة تأهيل الواحة طبيعياً يجب أن يسبقه حل مشكلة الإستخدام الجائر للموارد المائية ولمدة غير محدودة حتى تعود المياه للتدفق من سطح الأرض وهذا الطرح

لاشك غير واقعي ولذا فإن أي عملية لإعادة تأهيل الواحة والنظم الطبيعية فيها لا بد أن تقوم على إعادة الضخ الإصطناعي للمياه إلى السطح وإلى مدة طويلة لا يمكن التنبؤ بها بسهولة.

٣. صعوبة الحصول على تمويل محلي أو وطني - أو حتى دولي مؤخراً- للإستثمار في القطاع البيئي وقطاع التنوع الحيوي مما يجعل أية حاجة للتدخل تحتاج أكثر للربط مع القطاعات الأخرى والإستثمار فيها من جهة كما يجعلها أكثر حاجة إلى طروحات واقعية يمكن تبنيها من جهة أخرى.

٤. غياب الربط المباشر للبعد البيئي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وخصوصاً من حيث القيم الإقتصادية للنظام الطبيعي المذكورة آنفاً والقيم الثقافية والتاريخية والحضارية لهذا النظام والتي تم التعرض لها في الأجزاء المتقدمة. وهذا كله بالضرورة يصعب من مستوى القدرة على التدخل في هذا القطاع ويحصره في كونه قطاع ترفيهي كماله غير أساسي. إن أحد الطروحات اليوم هو النظر في موضوع السياحة البيئية مثلاً كجزء هام من المستقبل التنمية لحوض الأزرق كمخرج بديهي لتحويل هذا القطاع لإية مساهم فعال في مستقبل عملية التنمية للحوض.

٥. إرتباط هذا القطاع بشكل كبير بالبعد العالمي لتغير المناخ وإزدياد معدلات الزحف الصحراوي والذي يخرج من دائرة التأثير المباشر لمثل هذه الوثيقة مع كونه قد يشكل فرصة هامة للمساهمة في الفهم والمعرفة العالمية للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذا التغيير العالمي مع توفير فرص أكبر للتمويل والدعم.

٦. إرتباط البعد البيئي ببعد عالمي آخر وهو تمثيله لجزء من الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الحكومية الأردنية في مجال التنوع الحيوي وتحديداً الإتفاقية العالمية للتنوع الحيوي والإتفاقية العالمية للمناطق الرطبة والإتفاقية العالمية للطيور المهاجرة، وهي جميعاً إتفاقيات ملزمة لتأكد من مساهمة الأردن في الجهود العالمية لصون التنوع الحيوي وحماية البيئة.

أما على المستوى الوطني فإن واحة الأزرق الطبيعية تمثل واحدة من المناطق المحمية الطبيعية المعلنة والتي يتم إدارتها لأهداف صون التنوع الحيوي وإستدامته. وهي أيضاً البقعة الوحيدة من نوعها الممثلة للنظام البيئي المرتبط بالمناطق الرطبة في الأردن، مما يزيد من أهميتها الإستراتيجية على هذا المحور. كما تجدر الإشارة إلى المستوى الكبير للإستثمار الوطني والدولي في إعادة تأهيل الواحة من خلال العقد الأخير وهو يشكل بذاته إلتزاماً وطنياً من المهم جداً تعزيزه واستدامته.

٧. التداخل الكبير لهذا القطاع مع مخرجات القطاعات الأخرى وتحديداً المرتبطة بتلويث عناصر البيئة الرئيسة وعلى رأسها الماء والهواء والتربة مما يجعله لا يقتصر على حدود الواحة الطبيعية بل يتعداه إلى ما يجري خارجها أعلى المجرى وأدناه بناءً على المفاهيم الحديثة للإدارة المتكاملة للنظم البيئية والمتعارف عليها دولياً اليوم.

رابعاً: القطاع المؤسسي والاقتصادي الاجتماعي

إن كل القطاعات المذكورة آنفاً وهي المياه والزراعة والبيئة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية ومؤسسية مباشرة تشكل مجموعها المحرك الجذري لكل ما يجري في تلك القطاعات. ففضية الأزرق إبتداءً هي قضية إقتصادية إجتماعية وبناءً على هذا الفهم فإنه لا يمكن تبني رؤية موحدة للقطاع الإقتصادي والإجتماعي دون ربطه برؤى القطاعات الأخرى.

يستثنى من ذلك النظر إلى هذا القطاع من زاوية محلية بإبعادها الإقتصادية الإجتماعية. وهنا تجدر الإشارة إلى مخرجات الدراسة الإقتصادية الإجتماعية التي إشملت عليها مبادرة الحوار الوطني للأزرق والتي ألفت الكثير من الضوء على الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية لسكان الحوض المحليين كونهم الأكثر هشاشة وتأثراً بكل ما جرى ويجري على أرض الحوض من إستخدامات للموارد الطبيعية وعمليات تنمية ومبادرات مختلفة.

أما البعد الآخر لهذا القطاع فممثل بالبعد المؤسسي والتنظيمي لجميع القطاعات وخصوصاً منها المحلية الممثلة للمجتمعات المحلية وأطر تنظيمها ومستويات مشاركتها ومساهمتها في التعامل مع قضية الأزرق بكل أبعادها.

وعليه فإن الرؤية المطروحة لهذا القطاع هي:

"إعادة إحياء القيم الإجتماعية والحضارية لحوض الأزرق وربطها بالتنمية المحلية المتكاملة والمستدامة ثقافياً واقتصادياً إلى حالها التي كانت عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن"

أما العوامل المؤثرة في تحقيق هذه الرؤية فيمكن تلخيصها بما يلي:

١. كون عمليات التنمية الحالية القائمة في حوض الأزرق غير ذات قيم إقتصادية وإجتماعية تذكر لسكان الحوض المحليين ذلك أنها لا تساهم بشكل كافي في تحقيق طموحاتهم التنموية المختلفة. على العكس فإن سكان الأزرق المحليين هم الأكثر تضرراً من التدهور الحاصل فيه والأقل إستفادة من عمليات إستخدام الموارد الطبيعية فيه رغم كونهم أصحاب حق وأولوية إجتماعية وتاريخية.

٢. غياب الأطر المؤسسية الفعالة والممثلة للمجتمعات المحلية في حوض الأزرق باستثناء مجموعة منها كجمعية مزارعي الأزرق لإدارة الحوض المائي والتي سبق الإشارة إليها، مما يزيد من صعوبة تنظيم المجتمع وكسب التأييد لبرامجه التنموية وحشد التكتل لصالحه مع الإشارة هنا إلى العديد من المعوقات المرتبطة بتضارب المصالح على المستوى المحلي والتي يلعب الكثيرون من خلالها أدواراً قد تكون تسهم في تكريس الوضع الحالي للحوض من ذلك الدور المحلي في عمليات تجارة الأراضي وتملكها ودوره في حفر الآبار الجوفية وزيادة عددها على سبيل المثال.

بناءً على ماسبق فإن المجتمعات المحلية في الأزرق و بلا شك هي الأكثر مساهمة في الثمن المدفوع لقاء التدهور والدمار الحاصل للنظم البيئية والموارد الطبيعية للحوض وفي ذات الوقت الأقل مشاركة في المنافع المتأنية من

عمليات التنمية المختلفة داخل الحوض مما يعطي القضية أبعاداً إجتماعية وإنسانية كبيرة قد يكون لها تبعات خطيرة قد تصل إلى أبعاد لا يحمد عقباها من أعراضها تدهور الأمن المحلي وإرتفاع مستوى النزاعات والخلافات ونفسي البطالة والهجرة إلى المدن وغيرها.

٣. غياب آلية مؤسسية تتعامل مع حوض الأزرق كمنطقة جغرافية محددة ذات خصوصية مؤسسية وتموية واضحة مما يجعل الحوض يقع ضمن مسؤوليات قطاعية متعددة على المستوى المحلي والوطني. يضاف إلى هذا غياب الإطار التنسيقي للتأكد من الحد الأدنى اللازم لمستويات التعاون والتكامل للجهود القطاعية المختلفة ولا سيما منها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الإجتماعية المحلية.

٤. ضعف القدرات المؤسسية والفنية المختلفة على المستوى المحلي والتي تسهم في تكريس القصور المتعلق بالمساهمة في تطوير القطاعات التنموية وخصوصاً الزراعة والسياحة.

٥. غياب رؤية واضحة لحوض الأزرق تمثل جميع أصحاب العلاقة والإهتمام وآلية يساهمون جميعاً من خلالها في تحقيق الرؤى المنشودة على المدى المتوسط والبعيد. مع إرتباط ذلك بغياب خطة عمل إستراتيجية واحدة وموحدة يعمل الجميع على تحقيقها ويساهمون في نجاحها وإستدامتها من خلال برامج فعّالة للمتابعة والمراقبة والتقييم والمراجعة والتطوير.

٦. غياب القيم الإجتماعية والتاريخية والحضارية للمجتمع المحلي عن أية حسابات ضمن العمليات التنموية القائمة، مما ينذر بفقدان هوية المكان الحضارية وضياع إرثه التاريخي وفقدان سكانه لارتباطهم الثقافي بجذورهم وتاريخهم.

٧. إرتباط المحور بأبعاد ذات علاقة بالصحة العامة للمجتمع المحلي وتدهور مستوياتها والناجمة عن إرتفاع مستويات التلوث البيئي والتلوث الناتج من العمليات التنموية المختلفة. يرافق ذلك غياب الخدمات الصحية اللازمة للتقليل من تلك الآثار والتبعات.

٨. ضعف الوعي المحلي العام بتعقيدات قضية الأزرق وتبعاتها على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضعف مستوى المشاركة المحلية في التعامل معها والتكامل لصالح التصدي لها.

خلاصة هامة:

إن التحليل السابق لسيناريوهات الأزرق الإستراتيجية والمبني على فهم الواقع الذي تعيشه قطاعاته المختلفة بمشكلاتها وتأثيراتها وأسبابها المباشرة والجذرية يمكننا إلى حد كبير من توقع الصورة التي سيكون عليها الحوض على المدى المتوسط والبعيد.

كما إن فهم هذه السيناريوهات وعواملها المختلفة يمهد الطريق إمام استقراء أقرب ما يكون للواقع حال تبني هذا السيناريو أو ذلك. كما إنه يساعد القائمين على حوض الأزرق على تبني منظومة إستراتيجية فعالة ومعقدة تمكن من التعامل مع أصول المشكلة وجذورها فضلاً عن الإستجابة لإعراضها وتأثيراتها.

وأخيراً فإن قراءة هذه السيناريوهات توضح وبلا أدنى شك مستوى التعقيد الكبير للقضية وشبكة العوامل المباشرة وغير المباشرة المؤثرة فيها مما يدفعنا إلى العمل بدقة لتحديد أولويات التدخل الإستراتيجي في التعامل مع الحوض مع القدرة على اعتماد أعلى مستوى ممكن من المرونة والتغذية الراجعة للتعديل والتطوير المبينة على المراقبة الحثيثة والتقييم العلمي الرصين.

القسم التالي يوضح إستراتيجية التدخل المقترحة ضمن هذه الوثيقة والمطروحة للنقاش والإعتماد على المستوى الوطني كخطة عمل متكاملة يساهم في تطويرها الجميع ويشارك في تنفيذها كل الشركاء وأصحاب العلاقة والإهتمام كما يساهمون في متابعتها تقييمها وتعزيز فرص نجاحها واستدامتها.

القسم السابع: استراتيجية التدخل المقترحة

إن استراتيجية التدخل المقترحة هنا مبنية على الرؤية العامة ومجموعة الرؤى الفرعية المتفق عليها ما بين أصحاب العلاقة والشركاء ضمن سيناريو الوسط "المفضل". كما أن برامج ومحاور التدخل المقترحة معتمدة بشكل أساسي على عملية تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الرؤية العامة والرؤى الفرعية كم أنها تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل التي تم تحليلها تحت السيناريوهات الأخرى المثالي والسلبى.

ويجب التأكيد هنا أن مجموعة المقترحات الاستراتيجية لا تعتبر ملزمة في وضعها الحالي لأي من الشركاء بل هي ملخص لخارطة طريق ممكنة للتعامل مع قضية الأزرق وتعقيدها المختلفة. ويعتمد نجاح أو فشل مجموعة المقترحات هذه على مستوى استعداد وجاهزية الشركاء للعمل سوياً ضمن مظلة موحدة وآلية عمل مشتركة متفق عليها مع العلم أن الاستراتيجية المقترحة هنا تركز ابتداءً على تأسيس وتأطير واستدامة هذه الآلية كقاعدة أساسية للتدخل في حوض الأزرق.

كما أنه من المقترح بل من المهم بمكان أن يشكل مجموع الشركاء فريق عمل فني يعمل على اختيار مجموعة من أولويات التدخل المقترحة هنا وتحويلها إلى مجموعة من المقترحات الأساسية لوثائق مشاريع بهدف البدء في عرضها على مجموعة المانحين خلال وبعد الاجتماع الوطني الثاني لحوض الأزرق المنوي عقده نهاية عام ٢٠٠٧.

استراتيجية التدخل المقترحة

الرؤية العامة لحوض الأزرق

"أن يعود التوازن التدريجي لحوض الأزرق وموارده المائية واستخداماته التنموية مما يجعل من الأزرق نموذجاً وطنياً للإدارة المتكاملة المستدامة للموارد الطبيعية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن مبادئ ومنهجيات فعالة للتشاركية والحكم الرشيد".

محاور التدخل الاستراتيجية (النتائج المنشودة على المدى المتوسط):

١- المحور المؤسسي والقانوني:

النتيجة المنشودة: منتدى الحوار الوطني لحوض الأزرق ذو إطار مؤسسي واضح ويحتوي على تمثيل متوازن لجميع أصحاب العلاقة وذو تفويض وطني فعال بالإشراف على ومتابعة جميع قضايا الأزرق المتعلقة باستخدامات الموارد الطبيعية المائية والتنموية والبيئية.

أهم التدخلات الاستراتيجية المقترحة:

١:١- تحديد الجهة التي ستبني المنتدى ضمن إطار مؤسسي موحد يتبنى استراتيجيته المشتركة ويحقق الاستدامة المؤسسية والمالية.

١:٢- تأسيس سكرتاريا خاصة بالمنتدى في المؤسسة الرئيسة وتعيين وبناء قدرات الكادر اللازم لذلك.

١:٣- إعداد النظام المؤسسي الداخلي للمنتدى بما في ذلك خطته الاستراتيجية العملية وناظمة إدارة العمل وآليات التنسيق الاتصال وبرامج المتابعة والتقييم.

١:٤- إعداد وتنفيذ خطة فعالة للبحث عن التمويل وبناء قدرات الشركاء بالتعاون مع المؤسسات الراعية والشريكة.

١:٥- إعداد مراجعة لقانون ملكية الأراضي والأنظمة المرتبطة به وربطه بحوافز مادية ومعنوية لتصحيح الأوضاع والحالات غير القانونية لاستملاك الأرض وما يتبعها من مخالفات متعلقة بحفر الآبار.

١:٦- تطوير برنامج تشاركي فعال للالتزام بأنظمة ملكية الأرض واستخدامها على أن يكون منصفاً ومبنياً على قواعد بيانية دقيقة.

٢- محور المياه:

إعادة التوازن للوضع المائي لحوض الأزرق نحو مستوى الاستخراج الآمن للمياه الجوفية من خلال تحقيق خفض لمستوى ضخ المياه من حوض الأزرق بنسبة ٤٠% مما هو عليه الآن وخلال السنوات العشر القادمة وليكون ٢٥% منها على حساب الضخ المباشر لمياه الشرب في المدن الكبرى و٧٥% على حساب المياه المستخرجة للنشاط الزراعي مع التأكد من نتاغمه للسياسات المائية الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة.

أهم التدخلات الاستراتيجية المقترحة:

٢:١- إعداد وتبني مقترح لسياسة طويلة المدى للخفض التدريجي لضخ المياه للحوض لمدينتي عمان والزرقاء وربطه بفرص تأمين البدائل المائية على المدى المتوسط والطويل وخصوصاً ذات العلاقة بتحويل مياه الديسة ومشروع البحرين والدراسات المتعلقة في بدائل الأخرى كحصاد المياه والتحلية وإعادة التدوير.

٢:٢- إعداد واعتماد سياسة خاصة للمياه المستخدمة لأغراض الزراعة بما في ذلك التعرف المعتمدة للحوض وربطها بنسبة الملوحة والسقوف المحددة لاستخراج المياه من الآبار وآليات المتابعة المراقبة والمحاسبة.

٢:٣- إعداد ونشر دراسة شاملة لتحديد مناطق التغذية للمياه الجوفية في الحوض والعمل على زيادة معدلات التغذية.

٢:٤- تبني آلية فعّالة للتنسيق مع الجانب السوري والسعودي حول استخدامات الأرض والموارد القائمة والمخطط لها وخصوصاً السدود المائية المنشأة على الجانب السوري والتكثف لزيادة الجهود لتمكين الأردن من الحصول على حقوقه المائية عبر الحدود.

٢:٥- إعداد دراسات متكاملة لوضع الحوض المائي بناءً على الدراسات والإبحاث السابقة ودراسة آثار المياه المالحة في منطقة الملاحات على المياه الجوفية وتأثيراتها على الإنتاجية المائية لمياه الحوض.

٢:٦- تبني سياسة ذات بعد اجرائي فعال لمنع عمليات حفر الآبار الجديدة وتقليل الفاقد من المياه من خلال الإعتداءات على شبكة تزويد المياه وإيجاد آليات فعالة للمراقبة والمحاسبة.

٢:٧- إعداد دراسات علمية للنظر في فرص تطوير بدائل المياه من خلال التحلية أو إعادة التدوير أو الحصاد المائي وتنفيذ مجموعة من المشاريع الريادية اللازمة لذلك.

٢:٨- إعداد وتبني برنامجاً فعالاً لبناء قدرات المديرية المحلية لقطاع المياه.

٢:٩- إعداد وتبني خطة عمل فعالة وتشاركية ذات مستوى شفافية عالية لوقف حفر الآبار الجديدة في الحوض.

٣- محور الزراعة:

أن تسود في الحوض زراعات مستدامة متناعمة مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة ومتلائمة مع طبيعة المنطقة وظروفها المناخية ومواردها المتاحة على أن تكون ذات جدوى اقتصادية للمزارعين وخصوصاً المحليين منهم وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إعادة تأهيل الحوض المائي تمهيداً لإعادة التوازن إلى نظمه الطبيعية التي سادت من قبل ثلاث عقود من الزمن.

٣:١- إعداد وتبني تشاركياً خطة عمل لإخراج الزراعات ذات الاستهلاك العالي للمياه والجدوى الاقتصادية المنخفضة وعلى رأسها أشجار الزيتون والأشجار الحرجية.

٣:٢- تطوير وتنفيذ برنامج فعال للإرشاد الزراعي في حوض الأزرق مرتبط بتأسيس مركزاً زراعياً خاصاً بالأزرق مع التركيز على الإنتاجية الزراعية والإنتاجية المائية على حد سواء.

٣:٣- تطوير وتنفيذ برنامج لدعم وتمكين وبناء قدرات صغار المزارعين فنياً ومالياً مع التركيز على المزارعين المحليين.

٣:٤- تطوير وتنفيذ برنامج للاتصال والتواصل مع كبار المزارعين في الحوض.

٣:٥- إعداد وتنفيذ خطة عمل شاملة لوقف حفر الآبار الجديدة لغايات الزراعة وتبني برنامجاً فعالاً للمتابعة المراقبة والمحاسبة.

٣:٦- تطوير قاعدة بيانات دقيقة للآبار المتواجدة في الحوض تغطي جميع الجوانب الفنية والقانونية ومنها العدد والتوزيع والملكية والوضع القانوني نوعية المياه والعمق ونسبة التلوث...إلخ.

٣:٧- تطوير مجموعة من المشاريع الزراعية الريادية المعتمدة على بدائل المياه الجوفية مثل مياه الحصاد أو المياه المكررة أو المعالجة.

٣:٨- إعداد دراسة جدوى تفصيلية على الزراعات الصحراوية والزراعة العضوية في الحوض ونشرها والترويج لنتائجها.

٣:٩- تطوير برنامج فعال لتحديث أساليب الري المتبعة من خلال مشاريع ريادية وبرامج إقراض ميسرة وربطها ببرامج الإرشاد وبناء القدرات.

٣:١٠- تطوير وتبني برنامج متكاملة بناء القدرات المؤسسية والفنية واللوجستية لجمعية مزارعي الأزرق لإدارة الحوض المائي وتقديمها كشريك استراتيجي للمؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة مع تكريس دور الجمعية في عملية تأسيس وإدارة منتدى الحوار.

٣:١١- تطوير وتبني خطة عمل لتفعيل مشاركة القطاع الخاص على محاور التوزيع والتشغيل والصيانة وعمليات إدخال التقنيات الحديثة وما يرتبط بها من برامج لتطوير الطرق التسويقية.

٤- محور البيئة:

إعادة إحياء ما نسبته ٢٠% من النظام الطبيعي لواجهة الأزرق المائية -موقع رامسار- مع مضاعفة ما يتم إعادة ضخه إليها من مياه سطحية خلال مدة لا تزيد عن عشر سنوات تكون تمهيداً لبرنامج طويل الأمد لإعادة التأهيل والإستدامة.

أهم التدخلات الاستراتيجية:

٤:١- إعداد دراسة شاملة عن القيم والمنافع والخدمات المختلفة للنظم الطبيعية في حوض الأزرق وإدخالها في جميع دراسات الجدوى الاقتصادية وبرامج التقييم والمتابعة.

٤:٢- تطوير وتبني خطة عمل لزيادة حصة الواحات الطبيعية من المياه المستخرجة من الحوض بنسبة ١٠٠% خلال السنوات العشر القادمة وربطها بشكل رئيس ببرامج البدائل المائية مثل المعاد تكريرها أو المعالجة أو مياه الحصاد.

٤:٣- التوصل إلى إلتزام حكومي طويل الأمد بتثبيت الكمية المياه المعاد ضخها إلى واحات الأزرق حتى تتوفر البدائل الاستراتيجية المستدامة.

٤:٤- إعداد خطة شاملة للتنمية السياحية البيئية في حوض الأزرق المبنية على القيم الطبيعية والثقافية للحوض على حد سواء وإعداد خطة عامة للسياحة وبرؤية تقديم السياحة كبديل تنموي استراتيجي على المدى المتوسط والبعيد.

٤:٥- إعداد دراسة متكاملة لارتباط حوض الأزرق بتأثيرات التغير المناخي وربطه بالبرامج العالمية الموجهة نحو التقليل من أثر تغير المناخ والتكيف معه.

٤:٦- إعداد وتنفيذ خطة عمل للتواصل مع سكرتاريا الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحوض الأزرق وخصوصاً اتفاقية التنوع الحيوي واتفاقية المناطق الرطبة واتفاقية الطيور المهاجرة بهدف حشد الدعم والتأييد والمساهمة في رفع الوعي العالمي وتحريك التمويل ومصادره.

٤:٧- تطوير وتنفيذ برنامج فعال لإدارة النفايات الصلبة في الحوض بما في ذلك حل مشكلة مكبات النفايات وبرنامج للتوعية المحلية والاتصال.

٤:٨- إعداد مقترح للتعامل مع النفايات السائلة المحلية والزراعية وتنفيذ خطة لتمويلها.

٤:٩- تبني خطة عمل تشاركية لتعزيز منع نشاطات الصيد في الحوض وخصوصاً في المناطق الزراعية الرطبة ذات الأهمية للحياة البرية والطيور المهاجرة.

٥- المحور الاقتصادي الاجتماعي:

النتيجة المشودة: إعادة إحياء القيم الاجتماعية والحضارية لحوض الأزرق وربطها بالتنمية المحلية المتكاملة والمستدامة ثقافياً واقتصادياً إلى حالها التي كانت عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن"

٥:١- إعداد وتنفيذ خطة عمل تشاركية شاملة لصون وحماية وترويج القيم الاجتماعية والثقافية والحضارية والتاريخية لحوض الأزرق وربطها بالفرص والخطط التنموية المستدامة ولا سيما السياحة البيئية والثقافية.

٥:٢- تطوير برنامجاً للتأهيل المهني والمعتمد على مجموعة من المدارس المهنية المتخصصة للمجتمع المحلي بهدف زيادة فرص العمل واستبدال العمالة الوافدة.

٥:٣- إعداد دراسة لإنشاء منطقة تجارة حرة في الأزرق وربطها بفرص تطوير قطاع الخدمات في المنطقة.

٥:٤- تطوير برامج التعليم والتوعية البيئية والمائية في الحوض الحالية وإدخال المفاهيم المرتبطة بحوض الأزرق على جميع المحاور وتبني منظومة فعالة لبرامج التوعية التعليم التفاعلية غير المنهجية والموجهة نحو قطاعات المرأة والشباب تحديداً.

٥:٥- إعداد وتبني خطة لتطوير الخدمات الصحية في الحوض وخصوصاً ما يتعلق بالحصول على المياه الصالحة للشرب وإيصالها للجميع والحصول على الخدمات الطبية والمناسبة.

القسم الثامن: تنفيذ الخطة المقترحة واستدامتها

١. الملكية منتهى حوار الأزرق

إن نجاح المبادرة في تأسيس منتدى الحوار الوطني لحوض الأزرق ضمن الرؤية المقترحة أعلاه كمؤسسة مستقلة ذات تفويض وطني واضح ومتفق عليه وقدرات مؤسسية فاعلة وبرامج عمل فعالة سيشكل نقلة نوعية لعملية التدخل في حوض الأزرق بمجملها وسيعزز بشكل كبير فرص تبنيها من قبل الجميع ونجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة منها وتوفيقها في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاستدامة والبقاء.

إن لدى المنتدى فرصة ليكون الميسر الرئيس لجميع برامج التنمية الحماية في الأزرق وعنده القدرة على أن يمثل الآلية الأهم في عملية تيسير حوار الشركاء. كما أن للمنتدى إمكانية الإشراف على برامج التدخل من النواحي الفني واللوجستية كما يمكنه العمل على تبني خطط البحث عن التمويل حشد التأييد وكسب الدعم من أصحاب العلاقة والاهتمام.

وللمنتدى وظيفة أخرى هامة تتمثل في كونه المكان المتحصل من خلاله على المعلومات الدقيقة المحدثة عن الأزرق وقطاعاته المختلفة ليكون بذلك المرجعية المعرفية التي يتوص لمن خلالها جميع ذوي الاهتمام على المعلومات الصحيحة عن الأزرق وقطاعاته.

بالمجمل فإن المنتدى يجب أن يشكل القاعدة الأساسية لملكية هذه المبادرة وهذه الوثيقة الاستراتيجية وجميع المبادرات والتدخلات ذات الصلة بحوض الأزرق وقطاعاته كما يجب أن يشكل الطاولة المستديرة التي يجتمع حولها الشركاء لرسم مستقبل الحوض ضمن منهجية تشاركية فعالة مستدامة.

الملحق (١١) يحتوي على تفاصيل مقترح تأسيس المنتدى في مرحلته الريادية تحت مظلة وزارة البيئة بصفة هيئة استشارية دائمة لوزير البيئة فيما يتعلق بحوض الأزرق المائي.

٢- برنامج بناء القدرات

لا بد أن مبادرة الأزرق التي بين أيدينا تمثل نموذجاً ريادياً لإدارة الموارد الطبيعية والأحواض المائية في الأردن. ولا يزال ينقص جميع الشركاء وأصحاب العلاقة الكثير من الاستثمار في مجالات بناء القدرات لا سيما تلك منها المتعلقة بالمنهجيات التشاركية للتخطيط والإدارة وآليات التنسيق الفعال والحوار البناء بالإضافة إلى أدوات البحث عن التمويل والتكثف وحشد التأييد والدعم.

من جهة ثانية فإن هناك حاجة لطيف واسع من القدرات الفنية الحديثة في مجالات الزراعة المستدامة وأساليب الري الفعالة وبدائل الموارد المائية والإنتاجية الزراعية والمائية وبرامج الحصاد المائي وإعادة التدوير والتكرير وغيرها من الأساليب الموجهة تحسين الجدوى الاقتصادية للقطاعات التنموية المختلفة.

كما يجب أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني نصيب الأسد من برامج بناء القدرات وخصوصاً على مستوى البناء المؤسسي والتنظيمي والإداري والتخطيطي وكل ما يمكن أن يساهم في تمكين المجتمع المحلي وقطاعاته ومؤسساته الممثلة له وعلى رأس كل هؤلاء في إطار حوض الأزرق المنتدى المزمع تأسيسه وهو المحور الرئيس الذي تدور في فلكه جميع المبادرات وجمعية مزارعي الأزرق لإدارة الحوض المائي والتي تمثل فرصة ريادية لتنظيم القطاع الزراعي وتمثيله أمام الشركاء وتكثيل جهوده وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لا سيما على المستوى المحلي.

ومن بعد آخر تظهر الحاجة الملحة لبناء القدرات في تقييم خدمات ومنافع ووظائف النظام الطبيعي وسبل دمجها ضمن حسابات التنمية الاقتصادية وهي الحاجة التي لطالما غابت عنالدراسات المتعلقة بحوض الأزرق والشمثن المدفوع على المستوى المحلي والوطني لعملية الاستنزاف القائمة فيه.

إن القيم الاجتماعية والحضارية للأزرق لا تزال تنتظر من يوجه الجهود والقدرات نحوها. إن القيم الحقيقية للإرث الطبيعي والحضاري لحوض الأزرق تتعدى كل التخمينات والتقديرات لكننا لا زلنا غير قادرين على تقديمها ضمن معادلة الربح الخسارة في عملية استخدام الحوض. يرتبط بذلك القدرات المؤسسية والفنية المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية المحتملة والمتمثلة في فرص تطوير قطاع السياحة البيئية كقطاع تنموي بديل ذو جدوى اقتصادية كبيرة ولديه القدرة على التطور النماء كمحور رئيس في مستقبل حوض الأزرق التنموي.

إن الفرص المتاحة في الأزرق لتنمية قدرات الشركاء وأصحاب العلاقة وتوجيهها نحو الإدارة المستدامة لموارده الطبيعية تمثل مجالاً واسعاً للدعم الفني واللوجستي والمالي من المؤسسات المانحة المعنية بمثل هذه القضايا وعلى رأسها مؤسسة إنفنت الألمانية ذات السبق في التعامل الإيجابي في إطار حوض الأزرق ولذا فهي ذات الحق في متابعة البناء على النجاح وقطف ثماره على المدى المتوسط.

٣- البحث عن التمويل ومجموعة المشاريع الريادية

إن هذه الوثيقة لا تمثل بالضرورة وثيقة رسمية قد تم تأمين تمويلها مما يجعل من ذلك أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تنفيذها على الأرض ناهيك عن نجاحها واستدامتها.

إن ما تتميز به الوثيقة أنها تتبنى رؤية ذات بعد تدريجي في التعامل مع حوض الأزرق كم أنها تقدم مقترح التدخل فيه على حزم تنموية يمكن ات تقوم منفردة أو مجتمعة. يضاف إلى هذا كون أهم عناصر هذه الوثيقة يوجهها نحو تأسيس المنتدى والذي يمثل الآلية الرئيسة لتحقيق الاستدامة المؤسسية للمبادرة.

إن أول ما يجب التوجه نحوه هو تأسيس المنتدى وبناء قدرات جمعية مزارعي الأزرق أنفة الذكر حتى يشكلان مجتمعين النواة الأولى للاستدامة ومتابعة العمل من أجل توجيه الجهود والموارد والاستثمارات المحلية والوطنية الدولية نحو أولويات الأزرق التيميلية ضمن إطار التدخل الاستراتيجي المنفق عليه والذي تمثل هذه الوثيقة جزءاً أساسياً منه.

إن من المقترح ضمن هذه الوثيقة أن تترجم التدخلات الاستراتيجية المقترحة إلى مجموعة من الحزم التمويلية الموجهة نحو مجموعة المؤسسات والهيئات الداعمة مالية وفنياً كل حسب اهتمامه واختصاصه. إن تطوير أول باقة من هذه الحزم يجب أن يسبق تنظيم الاجتماع الوطني الثاني لحوض الأزرق والذي يهدف إلى تمليك الوثيقة وطنياً وتعزيز فرص تبنيها من من مجموعة أصحاب العلاقة والشركاء. على أن يتم بعد ذلك التأكد من تحقيق أعلى مستوى ممكن من التناغم والتكامل والتنسيق في عمليات تنفيذ هذه الحزم ومتابعتها ومراقبتها.

إن مجموعة الجهات المانحة وكما ذكر آنفاً لديها فرصة فريدة للبناء على النجاح والمساهمة في قطف ثماره وتعزيزه وتعميمه على على المستوى المحلي والوطني والدولي أيضاً.

٤ - التوثيق

إن لعملية التوثيق أهمية لا تنقص البتة عن أي من العمليات والمحاویر المقترحة الأخرى. إنها تمثل الفرصة لتدوين التجربة التي مرت بها مبادرة حوض الأزرق من حيث القدرات التي تم بناؤها والمنهجيات التي تم تبنيها والعمليات التي تم تنفيذها والمراحل التي مرت بها والدروس التي استقاها مجموعة الشركاء من كل من هذه المراحل والخطوات ومن ثم وضعها جميعها في منظومة مبنية من الوثائق العلمية والتوعوية الترويجية المناسبة تمهيداً لنشرها وحفظها كجزء هام من ذاكرة حوض الأزرق المائي.

ولعملية التوثيق أهمية في التأكد من توثيق ما سبق من التدخلات والمبادرات والمحاویر الرامية للتعامل مع قضية الأزرق ووضعها في متناول من يود الرجوع إلى الخلفيات التاريخية في الحوض وتطوره.

أما من جهة أخرى فهي بذاتها مهمة في تسهيل مهمة المهتمين في التعامل المستقبلي مع حوض الأزرق والتأكد من تجنب تكرار الجهود ازدواجية التدخلات وتبديد الوقت والجهد والمال.

لقد أنتجت مبادرة الأزرق مجموعة هامة من الوثائق والتقارير والمطبوعات التي من شأنها أرشفة ماجرى خلال هذه المبادرة من مراحل وخطوات نجاحات وإخفاقات مد وجزر وارتفاع وانخفاض ووضعها ثانية في متناول الجميع.

التوثيق وعملية نشره يمثل جانباً هاماً من التوجه الجديد نحو تبني مستويات أعلى من الشفافية والمحاسبية تمهيداً لتغيير النمط السائد في العمل التنموي والمبني على الحرص على تملك المعلومة والمعرفة كأداة لقوة والسطرة والتحكم. إن إعادة ملكية جميع ما تم عمله وإنجازه أو عكس ذلك إلى أصاب العلاقة بحوض الأزرق يمثل خطوة أخلاقية لا بد للقائمين على هذه المبادرة من الالتزام بها وتكريسها كمنهجية لا بديل عنها.

وأخيراً فإنه من المأمول وضع قصة هذه المبادرة في مجموعة من الوثائق الهامة بما في ذلك

- ١- وثيقة حالة دراسية باللغتين العربية والإنجليزية لمبادرة الحوار الوطني لحوض الأزرق وقد تم الشروع في إعدادها.
- ٢- مجموعة التقارير الفنية باللغتين العربية والإنجليزية المرفقة في ملاحق هذه الوثيقة وصل عددها لحين إعداد هذه الوثيقة إلى أكثر من عشرة.
- ٣- فلم وثائقي قصير يلخص المبادرة ومحاور تدخلها.
- ٤- أرشيف كبير من الصور الثابتة التي توثق المبادرة ونشاطاتها بالإضافة إلى توفر مجموعة كبيرة من الصور القديمة للحوض وتاريخه الحديث.
- ٥- مجموعة من المطبوعات الترويجية البسيطة.

انتهى التقرير . . .

الملحقات

- ١- وثيقة مشروع المبادرة
- ٢- تقرير الاجتماع الوطني الأول ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦
- ٣- مقترح تأسيس منتدى الحوار الوطني لحوض الأزرق
- ٤- تقرير محور المياه
- ٥- تقرير محور الزراعة
- ٦- تقرير محور البيئة والتنوع الحيوي
- ٧- تقرير المحور الاقتصادي الاجتماعي
- ٨- تقرير منهجية العمل
- ٩- تقرير الاجتماع الأول لمنتدى الأزرق ١٥ فبراير ٢٠٠٧
- ١٠- تقرير الاجتماع الثاني لمنتدى الأزرق ٥ أيار ٢٠٠٧
- ١١- مقترح تأسيس المنتدى